A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/317
4 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ (ي) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي: دور الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

(المحتويات)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ١١	٣
ثانيا -	الأوضاع العامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	١٢ - ١٩	٦
ثالثا -	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي	٢٠ - ٢٧	٨
رابعا -	أهمية المعلومات بالنسبة للاقتصاد السوقي	٢٨ - ٤٦	١٠
	ألف - حالة عدم التعيين في أثناء مرحلة الانتقال	٢٩ - ٣٥	١٠
	باء - نظم المعلومات بمساعدة دولية	٣٦ - ٣٩	١٢
	جيم - القدرات الإحصائية الحالية	٤٠ - ٤١	١٣
	دال - نظم المعلومات الإحصائية اللازمة لصنع القرار على أساس سوقي	٤٢ - ٤٦	١٣
خامسا -	التعاون الدولي، والتنسيق، ونشر المعلومات: دور الأمم المتحدة	٤٧ - ٥٤	١٥
سادسا -	الردود الواردة من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة	٥٥ - ١٠٦	١٧
	ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة	٥٦ - ٦١	١٨
	باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٦٢ - ٦٣	١٩

101093

081093 081093 93-45439

(المحتويات) (تابع)

		الفقرات	الصفحة
جيم -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٤-٦٦	٢٠
دال -	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٦٧-٦٩	٢٠
هاء -	صندوق الأمم المتحدة للسكان	٧٠-٧٢	٢١
واو -	برنامج الأغذية العالمي	٧٣	٢٢
زاي -	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٧٤-٧٥	٢٢
حاء -	برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	٧٦	٢٣
طاء -	منظمة العمل الدولية	٧٧-٨٢	٢٣
ياء -	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٨٣-٨٥	٢٥
كاف -	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٨٦	٢٦
لام -	صندوق النقد الدولي	٨٧-٩١	٢٦
ميم -	الاتحاد البريدي العالمي	٩٢	٢٨
نون -	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٩٣	٢٨
سين -	البنك الدولي	٩٤-٩٦	٢٩
عين -	المنظمة البحرية الدولية	٩٧-٩٩	٣٠
فاء -	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	١٠٠-١٠١	٣٠
صاد -	مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	١٠٢-١٠٤	٣١
قاف -	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٠٥-١٠٦	٣٢
سابعا -	ملاحظات ختامية	١٠٧-١١١	٣٢

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إلى الأمين العام أن ينسق ويعزز قدرات منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة للتحليل وتقديم المشورة في مجال السياسة بشأن التغيرات التي تجرى في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[١] في أثناء عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وأن يقوم، استنادا إلى ذلك، وبالتعاون التام من جانب مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بإعداد تقرير "عن دور منظومة الأمم المتحدة في معالجة المشاكل التي تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية"، وأن يقدم ذلك التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ووفاء بهذه الولاية، أخذ الأمين العام في الاعتبار، ضمن الأعمال الأخرى السابقة أو المضطلع بها في نفس الوقت بشأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تقريره[٢] إلى الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى لعام ١٩٩١ الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضوع، وتقرير المجلس[٣] المتضمن آراء الدول الأعضاء، وكذلك البيان الختامي لرئيس المجلس (المتاح أيضا بوصفه الوثيقة E/1991/SHLM/INF.2)؛ وتقريره عن أثر التطور في العلاقات بين الشرق والغرب على النمو والتنمية العالميين، المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/47/403)؛ وتقريره عن أثر التطور الأخير في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على نمو الاقتصاد العالمي، وبخاصة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، والردود الواردة من وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن آرائها بخصوص المواضيع المذكورة في قرار الجمعية ١٨٧/٤٧.

٢ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٧، دعيت كافة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن تقدم آراءها بشأن: (أ) طبيعة أنشطة المساعدة التي اضطلع بها كل منها مع توضيح أوجه النجاح والصعوبات المصادفة في العمل من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة؛ و (ب) الخطط الحالية لتقديم المساعدة في الأجل القصير (حتى نهاية عام ١٩٩٤ تقريبا) إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ و (ج) أوجه النجاح عموما في مجال مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تحققت حتى الآن في إطار منظومة الأمم المتحدة كما تراها كل وكالة وكيف يمكن لتحسين التنسيق أن يسهل تنفيذ الخطط التي اعتمدتها كل وكالة.

٣ - فتحت التحولات السياسية والاقتصادية التي تجري في الجزء الشرقي من أوروبا آفاقا جديدة عن الكيفية التي تدير بها هذه الدول شؤونها وتوجه بها مجتمعاتها من الآن وصاعدا. وهي تبشر أيضا بتغير رئيسي في كيفية تفاعل هذه البلدان في الإطار العالمي، عن طريق التجارة والتمويل وحركة اليد العاملة والمشاركة في النظم الإقليمية والدولية، بما في ذلك المؤسسات ذات الصلة. وقد ساد اعتقاد واسع النطاق بأن هذه البلدان، بعد فترة تكيف قصيرة نسبيا يترتب عليها تكاليف تتحملها البلدان نفسها، فضلا عن شركائها الأضعف، ستستأنف نموها مع ترتب آثار غير مباشرة إيجابية بالنسبة للاقتصاد العالمي. وكان من المتوقع أن تعوض المساعدات الدولية عن جزء من العبء وأن تساعد هذه البلدان على جعل عملية انتقالها سهلة ميسرة مما يعجل من فتح طريق جديد للنمو.

٤ - وقد تبدد جانب من الحماس بشأن إمكان حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في الجزء الشرقي من أوروبا وبشأن آثار دمج هذه البلدان في الإطار الاقتصادي العالمي. إذ تبين أن الطبيعة التي لم يسبق لها نظير للتحديات الناشئة عن الانتقال بسرعة إلى اقتصاد قائم على السوق في إطار سياسي تعددي هي طبيعة يصعب مجاراتها. وقد أعاق عملية الدمج هذه ما نتج عن ذلك من عدم اليقين، فضلا عن الانحسار الاقتصادي المتطاول الأمد الناتج عن تطبيق سياسات انتقالية، تجريبية في بعض الأحيان.

٥ - ومع أن كثيرا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد بذلت جهودا مضنية لاستعادة الاستقرار الخارجي والداخلي، بل انفتحت في الواقع على الاقتصاد العالمي، فإن بوادر الانتعاش الاقتصادي لم تظهر سوى الآن فقط في بعض البلدان، ولا سيما في وسط أوروبا. وبالإضافة إلى تشكيل روابط تجارية ومالية جديدة، انضمت أيضا إلى وكالات متعددة الأطراف أو قامت بتكييف مركزها داخلها. وفضلا عن ذلك، شرع المجتمع الدولي في عدة جهود لمساعدة الجهود الانتقالية بما في ذلك القيام بأنشطة لتعزيز جدارة السياسات بالثقة. ومع ذلك، فإن التقديم الفعلي للمساعدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانا دون التوقعات بكثير. وفي كثير من الحالات، لا يزال الوكلاء الاقتصاديون المحليون أيضا متخوفين من المستقبل، وهم يحجمون، بالتالي، عن أي استثمارات، إلا تلك القصيرة الأجل جدا.

٦ - إن بناء اقتصاد سوقي مربوط تماما بالاقتصاد العالمي يثير عددا من المسائل المعقدة، منها مسائل ذات أهمية خاصة، مثل توفر المعلومات الوافية والاستخدام الاستراتيجي لها، بغرض اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويين الجزئي والكلي، ضمن مهام التسيير الأخرى التي ينبغي الاضطلاع بها. ولا يمكن إزالة العوائق الحالية الناشئة عن عدم ملاءمة الأجهزة والبرامج إلا ببذل جهود حازمة من قبل الحكومات تقترن بمساعدة تقنية من الخارج. وفي بعض الحالات قد تلزم أيضا المساعدة المالية.

٧ - وتمتلك شتى هيئات أسرة الأمم المتحدة ثروات وفيرة من المعارف يمكن تعريفها تعريفا عاما بأنها "معلومات" تتصل بجميع جوانب التنمية تقريبا. وفي بعض الحالات، يمكن للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تفيد من هذه المعارف في شكل مساعدة تقنية تقليدية وتجني منها فوائد، بدون أن يكون لذلك إلا آثار هامشية على محاولاتها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي سياقات أخرى، يمكن تعبئة رصيد المعارف هذا بصورة أنجع بكثير. بحيث يستفيد البلد المعني استفادة مباشرة وغير مباشرة من قدر أكبر من مصداقية الالتزامات المتعلقة بالسياسات وإمكانية التكهن بها وشفافيتها. وينبغي أن تعزز تلك المعلومات أيضا الجهود المبذولة لتحسين التنسيق على مختلف المستويات المتعددة الأطراف، ولو اقتصر الغرض على تقليص تكاليف المعاملات. وتستطيع بعض هيئات الأمم المتحدة أيضا أن توفر موارد مالية كبيرة، ولو بشروط تجارية في معظمها. ويصدق ذلك، على وجه الخصوص، في حالة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٨ - لكن هناك وكالات أخرى متعددة الأطراف، منها المنظمات الإقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة، تقدم مساعدات تقنية ومالية. وبسبب هذا التعدد، سواء في البلدان المستفيدة (هناك الآن ٢٧ من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) والجهات المانحة (على الأقل حكومات أعضاء مجموعة الأربعة والعشرين ونحو اثنتي عشرة وكالة متعددة الأطراف، ولكل منها عضويتها الخاصة المتعددة)، أصبح تأمين التنسيق الفعلي بصورة متواصلة مسألة ذات أولوية. ويصدق هذا على الصعيد العالمي، بالنظر إلى جميع الجهات المستفيدة والمانحة، بقدر ما يصدق داخل منظومة الأمم المتحدة. على أن تحليل المساعدة التي تقدمها وكالات غير داخلة في منظومة الأمم المتحدة يخرج عن نطاق هذا التقرير.

٩ - وقد قدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. على أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز القدرات المحلية لهذه البلدان حتى يمكنها أن تتحول إلى بلدان ذات اقتصادات مرنة قائمة على السوق تشترك في إطار سياسي تعددي. لكن الحالة أبعد من أن تكون واحدة بين البلدان المستفيدة، وذلك نظرا للتجربة السابقة فضلا عن الفروق الزمنية في تحول كل منها نحو الأخذ بسياسات الانتقال. وهذا التنوع يطرح تحديا خاصا، لا في تصور المساعدة وإسدائها إلى فرادى البلدان وحسب، بل أيضا في تنسيق هذه المساعدة بحيث يكون لها أكبر أثر إيجابي. وذلك منظور مخيف بصورة خاصة بالنسبة للدول المستقلة الجديدة، التي سيتعين فيها بناء نظم معلومات ابتداء من نقطة الصفر تقريبا. وهذه العملية ستتطلب تنمية الموارد البشرية؛ وبناء المؤسسات ونقل البرامج والأجهزة الالكترونية؛ ورصد التطبيقات لأغراض تقرير السياسة بصورة شبه مستمرة لفترة ما من المستقبل.

١٠ - والآن أصبحت جميع وكالات الأمم المتحدة تقريبا مشتركة في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كل في مجال اختصاصها. وقد تمكن بعضها من الاضطلاع بولايته بحد أدنى من التأخير. وتعين على وكالات أخرى أن تسبر أبعاد الحالة في مختلف البلدان، قبل أن يتسنى لها إعداد استراتيجيات لأفضل الطرق الممكنة لنقل ما تمتلك من معارف. وتأخر بعضها أيضا بسبب قيود الموارد. وبسبب الفوارق القائمة بين البلدان المختلفة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سواء، في طبيعة التغييرات التي تتوخاها في النظام وتوقيتها، لم تشرع بعض الوكالات في أنشطة تنفيذية سوى الآن، أو هي تعتزم القيام بذلك في المستقبل القريب جدا.

١١ - على أن الدمج الفعلي لبلد ما في الاقتصاد العالمي يخضع إلى حد بعيد للتطورات في مجال الروابط التجارية والمالية، فضلا عن التغييرات في الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيتها، وقد رصدت الديناميات الأخيرة في مجال التجارة والمالية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك في عدد من وثائق الأمم المتحدة؛ بما في ذلك الاعداد الأخيرة من "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا"، و "النشرة الاقتصادية لأوروبا" و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم"، فضلا عن عدة تقارير لوكالات متخصصة، ولا سيما صندوق النقد الدولي (أو الصندوق).

ثانيا - الأوضاع العامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٢ - مع الثورات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية في أواسط عام ١٩٨٩، طرأت تحولات بالغة على فرص استدامة التفاعلات داخل كل مجموعة، بل وعلى بيئة التعاون على الصعيد العالمي. وتبلورت الأماني الوليدة لمعظم هذه البلدان حول فكرتين أساسيتين هما: إيجاد نظام سياسي تعددي لاتخاذ القرار، ونظام اقتصادي قائم على السوق. وأتاحت كلتا الفكرتين فرصا غير عادية لتعزيز التعاون العالمي.

١٣ - وتحسين إدارة الاقتصاد العالمي لن يكون النتيجة الوحيدة للرغبة المستجدة لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لأن تؤدي أدوارا فعالة في النظم الاقتصادية الدولية القائمة، وهي أدوار كانت هذه البلدان تزدريها في السابق بصورة عامة، بل إن ذلك سيسهل مهمة المنظمات المتعددة الأطراف التي تعتبر ذات أهمية حيوية لتأمين الإطار الذي يمكن فيه إقامة السلم العالمي والاستقرار الاقتصادي. وكانت رغبة هذه البلدان في السعي إلى إقامة نظام اقتصادي مفتوح قائم على السوق ومرتبط تماما بالاقتصاد العالمي تبشر بإتاحة الفرص لتوسيع نطاق التفاعلات الاقتصادية العالمية ليشمل جميع الشركاء تقريبا.

١٤ - على أنه كان واضحا منذ البداية، أن تحقيق طموحات الانتقال الأساسية سيثير مشاكل لبعض البلدان، ولا سيما البلدان التي احتفظت بروابط وثيقة مع النظم الشيوعية السابقة في أوروبا. فهو سيقطع أيضا علاقات التجارة والدفع العادية، سواء ما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو مع شركائها التجاريين الآخرين وذلك على الأقل بسبب التدهور الاقتصادي الذي لا مناص منه، والذي لا بد وأن يتولد من التحول الاقتصادي البعيد المدى.

١٥ - على أنه كان متوقعا عموما في مطلع عام ١٩٩٠ أن عمليات الانتقال ستفضي عما قريب إلى نمو إيجابي، له آثار مواتية على الشركاء التجاريين إذا ما توفرت الرغبة لدى هذه البلدان في الاندماج كليا في الاقتصاد العالمي، وفي تحديث هياكلها الاقتصادية، وذلك، إلى حد بعيد، من خلال الواردات من المعدات ورأس المال، وزيادة إمدادات وتنوع البضائع والخدمات داخل حدودها، وذلك، جزئيا على الأقل، عن طريق الاستيراد. لكن مسألة ما إذا كان بوسع كل بلد شريك بعينه أن يأمل في الاستفادة من هذه التطورات فهذه تتوقف، بطبيعة الحال، على القدرات التنافسية والمؤسسية.

١٦ - وفي المجال الاقتصادي، برزت أربعة مجالات مترابطة متوخاة من المجالات محل الاهتمام فيما يتعلق بالسياسة وهي: تحقيق الاستقرار، وتحرير الاقتصاد، والتحول إلى القطاع الخاص، وبناء المؤسسات. وكل من هذه المجالات، ارتبط بخمسة مؤهلات على الأقل هي: الشمولية، والسرعة، والكثافة، والتسلسل والنهج القطاعي. وقد تعين الاضطلاع بسرعة ببعض المهام المدرجة بجدول أعمال التحول (على سبيل المثال، تعميم سبل الوصول إلى النقد الأجنبي)، وهناك بنود أخرى يمكن الاضطلاع بها بسرعة معقولة (مثل

تحول الأصول الصغيرة إلى القطاع الخاص)، ولكن كانت هناك فئة ثالثة تتألف من تدابير لا يمكن اتخاذها إلا مع مرور الزمن منها على الوجه الخصوص نزع ملكية أصول كبيرة تملكها الدولة.

١٧ - وكان من المتوقع من سياسات التكيف التي وضعت جزئيا بمساعدة رسمية خارجية أن تصحح الاختلالات الداخلية والخارجية، ومن ثم تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك تثبيت الأسعار المحلية. وكان على التحرير الاقتصادي أن يفتح باب تلك الاقتصادات للمنافسة الخارجية، من خلال نظم تجارية حرة وأسعار صرف متفق عليها، تتوفر بها العملات الأجنبية عامة، للمشاريع الخاصة على الأقل. وكان المرتقب من كليهما تعزيز التوقعات بصدد المستقبل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مما يشجع، بالتالي، الاستثمار من قبل مصادر داخلية وخارجية. وكان من المتوقع من الزخم الناتج عن ذلك، لتحقيق النمو والثروة وادخارات جديدة، أن يعزز الاستقرار ويحسن مناخ الاستثمار، ويدعم بالتالي قدرات النمو الذاتية.

١٨ - بالرغم من أن معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بدأت العمل بسياسات تكيف هامة بمساعدة خارجية، فإن تحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة كانا أعقد وأطول أمدا مما كان متوقعا. واستعيد الاستقرار نوعا ما بسرعة معقولة، ولاسيما من حيث تصحيح الموازين الخارجية والحد من سرعة التضخم وتحسين الموازين الداخلية. ومع ذلك فقد ضاع كثير من هذه المكاسب، في وقت لاحق، جزئيا على الأقل، بسبب عدم إحراز تقدم في الجوانب الهيكلية الجوهرية من عملية التحول، ولاسيما فيما يتعلق بالتحول الى القطاع الخاص وبناء المؤسسات. وزادت بعض البلدان، ولاسيما بلدان أوروبا الوسطى، من صادراتها رغم أنها اضطرت الى اجراء إعادة توجيه ضخمة لتجارتها وذلك بسبب الانهيار المفاجئ لصلاتها السابقة في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي[٥]، وفي إطار الاتحادات الاقتصادية المتداعية إلا أن هذا الجهد بدأ يتباطأ منذ أواخر عام ١٩٩٢ بسبب الركود في البلدان الأوروبية المتقدمة النمو، وعدم إحراز تقدم في برنامج التحول الاقتصادي الجزئي واستنفاد احتياطيات الصادرات الناشئ عن حالة عدم التعيين الخطيرة التي تجد المؤسسات المملوكة للحكومة نفسها فيها. إلا أن إمكانيات توسيع التجارة هائلة. فعلى سبيل المثال، كان مجموع تجارة بلدان أوروبا الشرقية التقليدية الخمسة (الآن ستة) والدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة، وهي منطقة يبلغ عدد سكانها حوالي ١٢٠ مليون نسمة، يعادل بالكاد في عام ١٩٩٢ مجموع تجارة سويسرا الذي بلغ ٦٦,٦ بليون دولار من الصادرات و ٦٥,٨ بليون دولار من الواردات، رغم انها بلد يزيد عدد سكانه قليلا عن ٦ ملايين نسمة. وبالنظر لتوقع حدوث آثار جانبية هامة لفائدة الاقتصاد العالمي بما في ذلك كثير من البلدان النامية، فإن هناك حاجة مستمرة للدعم من المجتمع الدولي للمساعدة على مواصلة عملية التكيف.

١٩ - وتوفر منظومة الأمم المتحدة ككل مساعدة في طائفة واسعة من الميادين. ونظم الجهد الأوسع للمساعدة الدولية على نحو مؤسسي من خلال قناتين رئيسيتين. فقد أنيطت بلجنة الاتحادات الأوروبية مهمة تنسيق جهود المساعدات التي تبذلها مجموعة الأربعة والعشرين لصالح بلدان أوروبا الشرقية التقليدية، فضلا عن البانيا ودول البلطيق ويوغوسلافيا السابقة. أما المساعدات المقدمة الى الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق من غير دول البلطيق فقد عهد بها عموما الى صندوق النقد الدولي ومجموعة

السبعة وذلك في أعقاب ترتيب "مؤتمر واشنطن"[٦]. إلا أن جميع المساعدات الغربية تقريبا، فيما عدا المساعدات المقدمة لأغراض طارئة أو إنسانية، قد جعلت مرهونة بإمكانية توصل المستفيد الى اتفاق مع الصندوق وبالسعي للانضمام اليه، إن لم يكن عضوا فيه. وينطبق هذا الشرط حتى على عمليات دفع الأموال دعما للمساعدة التقنية.

ثالثا - البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

٢٠ - لم تتحقق حتى الآن أماني البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن اندماجها في الاقتصاد العالمي على نحو مرض. ويعزى هذا جزئيا الى أن آمالها الأولية كانت مفرطة التفاؤل من حيث قدرات هذه البلدان على استيعاب تكاليف التكيف وإجراء تغييرات سريعة وجوهرية في مؤسساتها والأنماط السلوكية لعواملها الاقتصادية، واجتذاب تدفقات من الموارد بأشكال شتى من المجتمع الدولي.

٢١ - والدمج الشامل في الإطار العالمي يجب العمل على تحقيقه على عدة صعد مترابطة في آن واحد. وثمة قناة يمكن أن توفر من خلال فتح أبواب هذه المجتمعات التي كانت في السابق منكفئة - أو مغلقة تقريبا في بعض الحالات - للمنافسة الخارجية، ولاسيما عن طريق التجارة المرشدة والصلات المالية. ولكن جهود التحرير الداخلية يجب أن تبلغ مدى أبعد. وكما ذكر آنفا، يلزم أيضا اجراء مجموعة واسعة من التحولات الهامة في مواقف وأنماط سلوك العوامل الاقتصادية. ويمكن اكتساب هذه الخصائص عن طريق التعليم والتدريب، ومن أدوات ذلك نقل المعرفة التي يعبئها المجتمع الدولي من خلال المساعدة التقنية. غير أن أغلب التغيرات السلوكية المرجوة ستكون في نهاية المطاف وليد التجربة والتكيف مع الظروف أكثر من كونه وليد التعلم النظامي. ولن تستطيع عناصر هذه المجتمعات أن تبدأ في "التفكير على نطاق عالمي" إلا من خلال هذه العمليات التكميلية، التي لابد أن يكون آخرها تدريجيا. وهناك أيضا أنشطة أخرى يمكن أن تسهل بطريق غير مباشر "التصرف على نطاق عالمي" في هذه المجتمعات. وتشمل هذه مجموعة من المسائل الاقتصادية الخالصة، منها التجارة والتمويل، الموجهة بصفة خاصة لاجتذاب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكنها تشمل أيضا اعتماد معايير موحدة للرعاية الصحية؛ ونظما لسوق اليد العاملة؛ والاشتراك في الشبكات والاتفاقيات الصحية العالمية. وتتوقف درجة العمل التصحيحي اللازم اتخاذه بشكل مباشر على المدى الذي حصنت فيه هذه البلدان نفسها من قبل ضد آثار التخصيب المتبادل لتدفقات المعلومات العابرة للحدود بالمفهوم الأوسع، والتقدم الذي أحرزته منذ بدء عملية تحولها.

٢٢ - وهناك قناة أخرى تنبع من انضمام تلك البلدان الى نظم متعددة الأطراف قائمة، أو تنظيم موقفها داخلها. وتشمل هذه النظم المنظمات الاقتصادية العالمية، فضلا عن المؤسسات التي تعالج مجالات أخرى من المستصوب جدا أن تجري على ساحتها تفاعلات مفيدة فيما بين الدول. وهذا يستدعي انتهاك موقف جديد حيال السلطات والمنظمات الإقليمية المعنية بالتفاعلات الاقتصادية وغيرها من العلاقات المشتركة بين الدول. وتتطلب في نهاية الأمر التخلي الى حد ما عن السيادة الوطنية الى سلطة "أعلى".

٢٣ - وثمة عنصر نهائي هام هو تحقيق الاتساق في البيئة المؤسسية الداخلية، وبخاصة جوانبها القانونية، مع المبادئ والممارسات المتعددة الأطراف، وذلك ضمن مجموعة واسعة من الجهود الاجتماعية ذات الأهمية الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا الأمر ضروري لاجتذاب تدفقات مالية من القطاع الخاص من الخارج وكذلك للحصول بصفة أعم على مكانة أفضل في معاملات الخدمات العالمية.

٢٤ - وهذه الأماني المتعلقة بالتحول من اقتصاد مخطط الى اقتصاد سوقي في مناخ سياسي تعددي صعبة المنال، وذلك، الى حد بعيد، بسبب العقبات العميقة الجذور المتاصلة في مخلفات حكم الحزب الواحد وفي التخطيط الإداري. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر آنفا أعاقت حالة عدم اليقين والانكماش الاقتصادي المديد تحقيق اندماج أكمل لهذه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٢٥ - وبالرغم من قيام البلدان باستكشاف فرص تجارية جديدة، فضلا عن إعادة توجيه جزء كبير من تجارتها خارج آليات مجلس التعاضد الاقتصادي، فإن الجهود الأخرى المبذولة بهدف الدمج كانت حتى الآن مخيبة للآمال من حيث طبيعتها وحجمها على حد سواء. وإيصال المساعدة بشكل فعال كان دون التوقعات. وكانت الفرص المتوقعة للحصول على تدفقات من القطاع الخاص، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، أكبر بكثير مما تحقق منها حتى الآن. وكانت المقادير الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر صغيرة نسبيا وانعدم تأثيرها المفيد على إمكانية استئناف النمو في العديد من الحالات بسبب هجرة رؤوس الأموال أو تدفقات خدمة الديون.

٢٦ - ومع ذلك، تقوم غالبية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حاليا بالاتصال بالمنظمات الاقتصادية الدولية القائمة بهدف الحصول على انضمام كامل اليها أو تسوية وضع اشتراكها في النظم القائمة - ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). وفي حين أن العضوية في المنظمتين الأوليين على وشك أن تكتمل الآن بالنسبة لجميع تلك البلدان فإن انضمامها الكامل الى منظمات أخرى ولاسيما في مجموعة "غات"[٧] يستغرق وقتا أطول مما كان يفترضه مقررو السياسة في تلك الدول.

٢٧ - وكما هو يوضح الفرع السادس من هذا التقرير، فإن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال المساعدة الاقتصادية الدولية، بما فيها المساعدات المقدمة من خلال منظومة الأمم المتحدة، يتطلب أن تصبح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعضاء في شتى المنظمات المتاحة لتقديم مساعدة من هذا النوع. وحتى الآن لم تصبح جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعضاء كاملي العضوية في كامل مجموعة المنظمات. ويتردد كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أن يحد من اي من سلطات السيادة التي لم يحصل عليها أو يعيد تأكيدها إلا في الآونة الأخيرة.

رابعا - أهمية المعلومات بالنسبة للاقتصاد السوقي

٢٨ - يعتبر تعزيز تدفق المعلومات في مناخ شفاف ومنخفض التكلفة أمرا أساسيا لإعداد سياسة ملائمة. ولا يصدق هذا فقط على صعيد صنع السياسة الاقتصادية الكلية من قبل من يديرون عمليات الانتقال ومستشاريهم، بل يصدق بدرجة أكبر داخل المجال الاقتصادي الجزئي، وبخاصة في الوقت الحالي الذي تأمل فيه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أن تقيم نظما اقتصادية قوية قائمة على السوق. ومايزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

ألف - حالة عدم التعيين في أثناء مرحلة الانتقال

٢٩ - رافق الابتعاد عن التخطيط الإداري والمناخ السياسي القائم على الحزب الواحد درجة غير عادية من عدم التعيين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وهذا ينبع جزئيا من طبيعة مرحلة الانتقال بما في ذلك: (أ) المهام الجسام المقبلة المتمثلة في إعادة بناء هذه المجتمعات كلية تقريبا؛ و (ب) التركيبة الخاصة للسياسات التجريبية المختارة؛ و (ج) الركود، بل والكساد العميق والمديد الذي تبدى في أثناء العملية والذي بدأت الآن فقط تخرج منه مؤقتا بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بعد ثلاث أو اربع سنوات؛ و (د) الصعوبات المتمثلة في إقامة هياكل إدارة فعالة بسرعة على جميع صعد المجتمع. ولكنه ينبع ايضا من عدم وجود درجة كافية من إمكانية التنبؤ والموثوقية والشفافية في "المعلومات" التي تنشرها القطاعات الاقتصادية، بما فيها السلطات المركزية.

٣٠ - وبالرغم من أن الحالة تختلف من بلد الى آخر فإنه يمكن إبداء عدة ملاحظات عامة. فلأغراض التخطيط، توجه معظم نظم المعلومات بالضرورة صوب تلبية متطلبات كل من طبقات سلم التخطيط الهرمي، من تلك التي تعالج المشاكل الاجتماعية، على صعيد الاقتصاد الجزئي، الى تلك المسؤولة عن التغيير على مستوى الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك، فسرعان ما عزل كثير من هذه البلدان نفسه طواعية عن معظم التأثيرات الخارجية. وأبعد نفسه أيضا عن الاندماج الكامل في مجالات أخرى لا يمكن إغفالها ببساطة دون إحداث اختلالات وظيفية شتى في مواضع أخرى من الاقتصاد فضلا عن تقييد الاستقلال الاقتصادي والسياسي. وعلاوة على ذلك، قامت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في إطار التعاون الاقتصادي لمجلس التعاضد الاقتصادي، بوضع واعتماد نظم احصائية معينة وغيرها من نظم المعلومات لمواضيع مثل التجارة والحسابات القومية والإبلاغ الصناعي تختلف اختلافا ملحوظا عن الممارسات الدولية المتبعة. وظلت أيضا مبتعدة عن معظم التطورات التكنولوجية الواسعة الأثر وذلك بتقييد تدفقات المعلومات وتجنب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية لفترة طويلة.

٣١ - وكما ذكر آنفا، تختلف الظروف فيما بين هذه البلدان اختلافا كبيرا، ويعزى هذا جزئيا الى مدة التخطيط الإداري، والاصلاحات الإدارية، والانفتاح الذي سار على طريقه بعض هذه الدول منذ أواخر الستينات، والخبرة بسياسات التحول منذ الثورات السياسية. ومن الممكن بسرعة معقولة معالجة مشكلة

المعلومات الاحصائية التي جمعت في ظل التخطيط الإداري والتي لم يكشف عنها أو كانت مضللة. والاختلافات المنهجية بين المفاهيم والقوالب المقبولة دوليا، بما فيها تلك المستخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة بكاملها، سيتطلب تصحيحها وقتا أطول وجهدا أكبر. وفي هذا المجال يمكن تقديم مساعدة تقنية من المجتمع الدولي، تشمل في بعض الحالات اقتناء معدات وبرامج أساسية، على مدى فترة قصيرة نسبيا. غير أن نجاح مثل هذه الجهود يتوقف على إمكانية دعم المستفيدين الكامل لهذه الجهود من خلال سياسات التوظيف، وبناء الحد الأدنى اللازم من الهياكل الأساسية المؤسسية والالتزام الثابت بتنفيذ البرامج المتفق عليها.

٣٢ - وتكون المهام المقبلة أكثر تعقدا فيما يتعلق بجمع وتجهيز وتنظيم ونشر المعلومات التي لم تكن تجمع بصورة منظمة لأنها كانت تعتبر إما غير ملائمة لأغراض التخطيط أو يمكن أن يكون لها أثر هدام يؤدي بالتالي الى زعزعة الاستقرار من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. وفي هذه الحالة أيضا ستكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي مفيدة جدا من ناحية المبدأ. ولو بدرجات متباينة رهنا بالخبرة السابقة للبلدان المعنية. على أن الموارد اللازمة للمواءمة بين الاحتياجات المحددة لهذه المجتمعات والتجارب الخارجية (مثل تلك المتضمنة في المعاهدات الحالية، والنظم الاحصائية، وقواعد البيانات، وتقنيات أخذ العينات) ستتطلب بذل جهود أكبر كثيرا[٨].

٣٣ - وتختلف هذه الأمور كلية في الدول المستقلة حديثا من حيث حجمها. فمع أن التخطيط والابلاغ الاحصائي كانا يجريان في ظل التخطيط الاداري في كثير من الأحيان على الصعيد الاقليمي (الاتحاد السوفياتي السابق) أو على الصعيد الاتحادي (تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا السابقتان) كانت المعلومات بالنسبة لمجموعة كبيرة من الأنشطة المختلفة تجمع وتجهز وتنشر وتستخدم بالفعل، بصورة أساسية على الصعيد المركزي وكانت هذه هي الحالة بصورة ملحوظة بالنسبة للمعلومات المتعلقة بمعظم العلاقات الخارجية، وخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق. وفي الوقت الراهن قد يؤول هذا المخزون من المعرفة الى دولة أو عدة دول خلف. أما الدول الأخرى فسيتحتم عليها أن تبني نظم المعلومات الخاصة بها، إن لم يكن من البداية تماما، فعلى الأقل من مستوى منخفض جدا من الدعم المؤسسي فضلا عن الهياكل الأساسية الضعيفة من الأجهزة والبرامج، وهذا من شأنه أن يضع برنامجا كاملا لنقل مجموعات المعارف الحالية الموجودة في مختلف الوكالات المتعددة الأطراف. بما فيها منظمات الأمم المتحدة، وستقتضي التعبئة الفعالة لـ "قاعدة رأس المال الحالية" بناء أو إعادة بناء الهياكل الأساسية للمعلومات في البلدان المستفيدة، وهي مهمة تستتبع تخصيص موارد بشرية كبيرة من جانب المجتمع الدولي لهذا الجهد، على مدى فترة طويلة من الزمن.

٣٤ - ومع أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي بدأت مبكرة ومن قاعدة معرفة متساوقة بالفعل الى حد كبير مع البيئة العالمية قبل حدوث التغييرات التي بدأت عام ١٩٨٩، قد أحرزت تقدما أكثر من غيرها، فإنها ما زالت بحاجة الى المساعدة التقنية في ميدان المعلومات، بما في ذلك النظم الاحصائية.

بيد أن هذه الاحتياجات معتدلة عامة ومتخصصة نوعا، وتشمل الى حد بعيد مجالات المعلومات التي لم تكن تعتبر ضرورية في ظل حكم الحزب الواحد المقترن بالتخطيط الاداري.

٣٥ - وعلى الجانب المقابل، تعتبر المهام التي يتحتم على المجتمع الدولي القيام بها أكبر بكثير في الدول المستقلة حديثا، وبخاصة في البلدان التي تجد أنفسها في الوقت الراهن في مستوى منخفض نسبيا من التنمية الاقتصادية. وينبغي لبناء المؤسسات في مجال المعلومات في تلك الدول أن يبدأ من مستوى منخفض جدا بحكم الضرورة. وفي هذا المجال يمكن نقل مخزون المعرفة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة بصورة سريعة نسبيا وبتكلفة متواضعة.

باء - نظم المعلومات بمساعدة دولية

٣٦ - ليس هناك ببساطة نظام مثالي وشامل للمعلومات يمكن نقله برمته - وفي وقت قياسي - الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومع ذلك، يمكن أن تثبت بسرعة نسبيا نظام جديد للمعلومات يتناسب مع احتياجات صنع القرار على أساس سوقي، ولا سيما المسائل الاقتصادية، وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يتحقق بمساعدة مقدمة على نطاق المنظومة من جانب كثير من مؤسسات أسرة الأمم المتحدة فمما يجب تذكره أن هناك وكالات متعددة الأطراف خارج منظومة الأمم المتحدة تقوم بتقديم مساعدة تقنية في مجال المعلومات، كما أن هناك جهودا ثنائية تبذل تحقيقا لهذه الغاية.

٣٧ - ويملك بعض هذه المنظمات قواعد معلومات أو قدرات تخصصية فريدة على تقديم أشكال معنية من المساعدة التقنية. ويكمل بعضها الآخر المساعدة التقنية أو الموارد المالية التي تستطيع حشدها مختلف وكالات الأمم المتحدة. ويدعو هذا الى مواصلة الاهتمام بالقضية الحاسمة المتمثلة في تنسيق المساعدة المقدمة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٨ - ومن أمثلة التعاون اللجنة التوجيهية لتنسيق المساعدة التقنية المقدمة في مجال الاحصاءات، للدول الخلف للاتحاد السوفياتي، والتي أنشأها صندوق النقد الدولي وتضم الشعب الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الاحصائي التابع للجماعة الأوروبية. وقد اتفقت اللجنة التوجيهية على تعيين مراكز تنسيق من بين الوكالات لمختلف مجالات الاحصاءات وتوزيع المسؤولية فيما بينها. وبالاضافة الى ذلك، يوفر التنسيق والتعاون لبعض الدوائر الاحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء العاملة في مجال توفير التعاون التقني المشار اليه في مجال الاحصاءات. ويوجد ترتيب مماثل بالنسبة لسائر البلدان الشرقية، يقوده المكتب الاحصائي التابع للجماعة الأوروبية.

٣٩ - والاقتصاد السوقي المتكامل محليا، الذي يعمل بشكل مرن والذي يستطيع المنافسة بفعالية في الأسواق العالمية، على المدى الطويل، لا يمكن تحققه الا عندما تتاح المعلومات على نطاق واسع، وبأدنى

تكلفة للمعاملات. وعلى العكس فإنه اذا أريد للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي - بما في ذلك النظم الاقتصادية الدولية الحالية، والمنظمات المعهود اليها بالتنسيق الاقتصادي العالمي - فإنها لا بد أن تتوفر لها القدرة على توفير متغيرات معينة وفقا للمسميات والمنهجيات المعيارية. وأخيرا، تعتمد المساعدات الفعالة على دقة تحديد الاحتياجات ودقة رصد عملية التحول، بما في ذلك تقييم آثار المساعدات المقدمة، وكلها عمليات يلزم فيها أن توفر السلطات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، معلومات دقيقة ومسهبة. وبالنسبة لهذه الأمور الثلاثة جميعا، ما برحت الحالة في تلك البلدان ينقصها الكثير لتحقق الأماني المرجوة.

جيم - القدرات الاحصائية الحالية

٤٠ - كانت حالة القدرات الاحصائية الحالية في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مر السنين، موضوع تعليقات كثيرة في المنشورات الوطنية والاقليمية والمنشورات الدولية، الخاصة منها والرسمية. وانصب كثير من هذه التعليقات على التغطية السيئة أو انعدام الدقة بالنسبة للأرقام المنشورة أو على الجهود المبذولة لتفسير أوجه التباين الصارخة في المنهجيات الاحصائية مقارنة بما هو مقبول عامة كمعايير ناشئة في المجتمع الدولي. ومن الصعب تحديد الى أي حد يرجع ما لوحظ من انعدام الدقة في المعلومات التي يتم الافصاح عنها الى التحيز في نظم الابلاغ، أو الى المنهجيات المعيبة، أو التزييف المتعمد. وعلى أي حال ما من شك في وجود عيوب رئيسية في الاحصاءات الرسمية الحالية أغلبها موروث من النظم السابقة. وقد تزايد الاعتراف بهذه العيوب مؤخرا في ذات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد اتخذت عدة بلدان اجراءات تصحيحية.

٤١ - على أنه ما زال هناك كثير مما يتعين القيام به، ليس فقط من حيث تصحيح البيانات التاريخية، ولا سيما تلك التي ما زالت متصلة بصنع القرار في الوقت الراهن ومستقبلا (ادارة الالتزامات الخارجية أو مطالبات الرفاه الاجتماعي، على سبيل المثال) وانما أيضا من ناحية شرح المنهجية التي ترتكز عليها البيانات المعلنة في الوقت الراهن. ولا يجب ضمان الدقة، وتوثيق التنقيحات الرئيسية بصورة سليمة فحسب، بل يجب أيضا ابلاغ البيانات وفقا للمنهجيات الموحدة وأن يتم اصدارها من خلال القنوات الرسمية، بما فيها المنظمات الدولية، وبذلك يمكن أن تنشر بنفس الطريقة التي تنشر بيانات الاقتصادات السوقية القديمة العهد.

دال - نظم المعلومات الاحصائية اللازمة لصنع القرار على أساس سوقي

٤٢ - تلزم أنواع مختلفة من البيانات لعدد من الأسباب. وأحد هذه الأسباب أن سياسة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السوقي تعتمد الى حد بعيد على أدوات السياسة المالية والنقدية، وليس على الضوابط المباشرة، المفروضة في ظل التخطيط الاداري. وبالتالي، فمما له أهمية حيوية توفير بيانات مختلفة عن

التي يحتاجها القائمون بعملية التخطيط المركزي. وبعضها لا يمكن توليده إلا إذا أصبحت هناك آليات جديدة، موثوق بها مثل هيئات توجيه السياسة النقدية، أو النظم المالية المحولة.

٤٣ - ولعل من الأهم من ذلك أن الاقتصاد السوقي نتيجة لتنسيق القرارات التي يتخذها وكلاء يعملون بشكل مستقل ويخضعون للمنافسة أو لأحكام دخول وخروج متحررة. والاحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها، فضلا عن الأنواع الأخرى من المعلومات الاقتصادية والتجارية - في بعض الحالات المعلومات السياسية والاجتماعية أيضا - تصبح أساسية، لكل من المؤسسات التجارية على حدة سواء كانت قديمة أو منشأة حديثا، ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة في هذا الصدد ايلاء أولوية الى جمع وتجهيز ونشر المعلومات المناسبة بشأن القطاع الخاص الحديث النشأة، والاقتصاد السري الذي يجري ادخاله بالتدريج في نطاق الأنشطة القانونية. وكان يجري تجاهل كلا النوعين من الأنشطة بدرجة كبيرة عند جمع البيانات، وتجهيزها واستعمالها لأغراض السياسات العامة في ظل التخطيط الاداري. ومع ذلك فهما بالغا الأهمية في تحويل هذه المجتمعات الى طريق جديد للنمو الذاتي. وبالتالي، يجب التوصل على وجه السرعة الى وسائل أفضل لادراج المعلومات الشاملة بشأن هذين القطاعين في ابلاغ الاحصاءات لأغراض السياسات العامة، ليتسنى لصانعي القرارات توجيه التحول بصورة سليمة من خلال انتهاج السياسات المناسبة، أو اتخاذ الاجراءات العلاجية في الوقت المناسب.

٤٤ - وبينما تقوم الشركات الخاصة كثيرا في البلدان ذات الاقتصادات السوقية الناضجة، بالاستثمار في مجال جمع البيانات الخاصة بها، وذلك مثلا عن طريق اجراء الدراسات الاحصائية التي تجرى بأخذ العينات، فإن قسطا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالأسواق يحصل عليه من الاحصاءات الرسمية، أي الأنشطة الاحصائية المتأصلة في الادارة المركزية والتي تمول بدرجة كبيرة من اعتمادات الميزانية والوضع الذي سيستمر لبعض الوقت في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لن يتمكن إلا قليل من الشركات من أن تنتج بذاتها سواء من الناحية التنظيمية والمالية معلومات من هذا القبيل، أو تقدم الدعم للوكالات الخاصة التي تقوم بجمع البيانات، ونشرها. وتلك المعلومات في الوقت الراهن على الأقل، إما تقدمها الحكومات أو أنها غير موجودة. وفي الحالة الأخيرة لن يمكن القضاء على قدر كبير من عدم التيقن الذي أدى الى تعقيد سياسات التحول حتى الآن. وعدم توفر المعلومات الأساسية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بدرجة عدم التيقن السائد وتغيرها بمرور الوقت، يزيد من الآمال غير الواقعية من جانب الوكلاء الاقتصاديين أو يؤدي الى تحريفها. وهذا خليق بأن يؤدي الى تفاقم درجة الاحباط عندما يحدث الفشل، الأمر الذي يعتبر عاديا في ظل ظروف السوق.

٤٥ - وستحتاج أيضا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الى احصاءات من أجل رصد تقدمها صوب الاقتصاد السوقي، وتتبع تكيف السلوك الاقتصادي مع نظم الحوافز الجديدة. وتلزم هذه البيانات لا من أجل وضع وتنفيذ تدابير السياسة العامة السليمة فحسب، بل هي أكثر أهمية، لرصد وتقييم سياسات معينة، وتعديل تفاصيلها الدقيقة. كما ستلزم أيضا لتمكين مقدمي المساعدات الدولية من ضمان فعالية سياسات تقديم المساعدة التي ينتهجونها ولتبرير الأنشطة التي يقومون بها للسلطات الوطنية أو متعددة

الأطراف التي هم مسؤولون أمامها. وأخيرا، فالاحصاءات الدقيقة والمفصلة مصدر حيوي للمعلومات التي ستسهل ادماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك وكالاتها الاقتصادية، في الاقتصاد الدولي.

٤٦ - ومن ثم فإن الاحصاءات مجال من المجالات ذات الأولوية بالنسبة لتوجيه المساعدة التقنية الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وقد جرت التعبئة من أجل اجراء تحسينات في هذا المجال عن طريق عدة هيئات في أسرة الأمم المتحدة، وأيضا من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف الاستثمار الأوروبي، ولجنة الجماعة الأوروبية، ضمن جهات أخرى. ولا يمكن النظر الى هذا المجال بالطبع بوصفه نشاطا منفصلا تماما عن الجهود الأخرى التي ما فتئت المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة تقدم من خلالها الى تلك الاقتصادات.

خامسا - التعاون الدولي، والتنسيق، ونشر المعلومات: دور الأمم المتحدة

٤٧ - كما ذكر في المقدمة، تملك هيئات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة ثروات هائلة من المعارف التي يمكن اتاحتها بصورة مفيدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويشتمل هذا "المخزون الرأسمالي" لا على المبادئ المتفق عليها دوليا للابلاغ الاحصائي عن مجموعة من المتغيرات فحسب، بل أيضا على كم كبير من الخبرة العملية بتطبيقاتها في ظل بيئات اجتماعية - اقتصادية وسياسية تتباين تباينا كبيرا وفي بلدان تختلف مستويات التنمية والنضج الاقتصاديين فيها اختلافا شديدا.

٤٨ - والقدر الاجمالي من الموارد الاضافية اللازمة لنقل هذه المعلومات والخبرة لن يكون كبيرا جدا، ولا سيما عندما ينظر اليه في إطار جهود المساعدة التي يقوم بها المجتمع الدولي لصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية منذ عام ١٩٨٩[٩]. وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد أن يتوخى تنفيذ ذلك النقل من خلال جهود المساعدة المضطلع بها على المستوى الدولي، ربما مع بعض المدخلات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مهما كانت مرونتها المالية محددة في الوقت الراهن.

٤٩ - وقد أصبحت معظم وكالات الأمم المتحدة ضالعة في إشكالية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي بعض الحالات، لا تنطوي هذه العملية على أكثر من ايجاد فهم أفضل لما هو جار بالفعل لأغراض السياسة العامة داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها. وفي حالات أخرى، يتسع نطاق المهام ليشمل اشتراك صانعي القرارات الوطنيين في أنشطة وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اشتراكهم في صياغة مختلف الاتفاقيات والمعاهدات التي تشرف على تنفيذها جهات عدة. غير أن هذه، في أفضل حالاتها، طرق غير مباشرة لتقديم المساعدة الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٠ - وقد سلكت مؤسسات 'بريتون وودز' بنشاط بالغ نهجا أكثر مباشرة، بالنظر الى ما تضطلع به من دور بالغ الأهمية في المساعدة في تمويل احتياجات ميزان المدفوعات (في حالة صندوق النقد الدولي) والتحولات الهيكلية الأطول أجلا (في حالة البنك الدولي). وأظهرت منظمات أخرى نفعها عن طريق بعثات تقييم الاحتياجات؛ والحلقات الدراسية والندوات المعقودة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وغالبا ما تكون بمشاركة نشطة من جانب صانعي القرارات فيها؛ وبعثات نقل المعلومات، مثل البعثات المضطلع بها بصدد تفسير الاتفاقيات والمدونات والمعاهدات القائمة؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن مواضيع محددة، مثل موضوع تحويل الأصول المملوكة للدولة الى القطاع الخاص، وإعادة تشكيل المؤسسات العامة، والاحتياجات اللازمة لبناء أسواق فعالة لليد العاملة، واستصواب انشاء نظم مصرفية ذات شقين، وأعمال الصرافة التجارية، وكثير غيرها من الجهود التي تشكل مشاكل خطيرة، على الأقل لبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥١ - والأثر العام لجهود المساعدة هذه لا يمكن قياسه بصورة مباشرة. إلا أن النتائج يمكن قياسها بالتقدم المحرز في كل مجال على حدة. وكما هو الحال في كثير من السلع والخدمات التي يوفرها القطاع العام، ليس من السهل دائما تقييم النتائج بالمقابلة بالنفقات. وأعربت معظم الحكومات عن تقديرها للجهود المضطلع بها من جانب هيئات الأمم المتحدة على مدى السنوات الأربع الماضية. بيد أنها أعربت أيضا عن أملها في أن تتمكن الجهات المقدمة للمساعدة من تحسين تنسيق جهودها فيما بين أنفسها وتوجيه جهودها نحو تلبية الاحتياجات المحددة، لبرامج عمل فترة الانتقال.

٥٢ - وقد عرقلت عدة ظروف تقديم المساعدة المتاحة من داخل مختلف وكالات الأمم المتحدة بصورة فعالة وسريعة. ومن بين هذه الظروف نقص الخبرة بالكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إما لأنها حديثة عهد بالاستقلال أو لأنها إما لم يسبق لها المشاركة، على نطاق واسع أو لم تشارك بالمرة، في أنشطة هذه الوكالات. وثمة ظرف آخر يتمثل في الطبيعة المحبطة لبرنامج عمل فترة الانتقال ذاته. فمثلا، يتطلب أولا تقديم المساعدة بشأن إنشاء شبكات أمان اجتماعي الأمر الذي قد يشترك فيه الموئل، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، إما بصورة فردية أو جماعية إجراء تقييم شامل نسبيا لما هو متاح على وجه الدقة في بلد ما، وتركات نظمه السابقة والموارد التي يمكن على أساسها بناء عملية الانتقال، والطريقة التي تتأثر بها الموارد المتاحة بسياسات الانتقال الناشئة؛ والأماني المستصوبة للحماية الاجتماعية لمن يتأثرون سلبا بمرحلة الانتقال؛ وتقدير الاعتمادات المخصصة من الموارد الوطنية والدولية التي يمكن تعبئتها لدعم شبكة الأمان الاجتماعي؛ وكيف يمكن أن تكمل شبكة الأمان الاجتماعي هذه بالفعل السمات الآخذة في التطور التي تميز سياسات الانتقال. وهذا النوع من المساعدة المتعددة الجوانب قد يتطلب هذا في حد ذاته قدرا من الموارد أكبر مما يلزم لنقل المساعدة التقنية فعلا.

٥٣ - وقد شددت معظم الوكالات التي استجابت لالتماس آرائها بشأن المسائل التي يغطيها القرار ١٨٧/٤٧ على محدودية الموارد الموجودة تحت تصرفها لنشر المعلومات التقنية ونقل مهارات الرصد التي

تملكها. وقد اعتمدت الأموال المخصصة حاليا للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إما من الميزانيات العادية أو حصل عليها عن طريق تمويل المشاريع، أو وردت من المانحين الثنائيين على أساس مخصص. والمبالغ المعنية، ما عدا في حالة مؤسسات "بريتون وودز" ، صغيرة عموما، مما يدل على أنه يمكن نقل كمية كبيرة من المعلومات التقنية المفيدة الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دون أن يستلزم ذلك موارد جديدة كبيرة. بيد أن عددا من الوكالات أشارت الى أن ميزانياتها المحدودة ثبطت جهودها الرامية الى نقل معلوماتها ودرايتها الفنية بصورة سريعة وفعالة للغاية الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٤ - وشددت وكالات كثيرة أيضا على وجود مجال لتحسين التنسيق داخل مؤسساتها، بل والأكثر من ذلك، مع الوكالات الأخرى، وبخاصة الوكالات التي تنتمي الى أسرة الأمم المتحدة. وأكد عدد منها على الازدواجية التي نشأت بسبب غياب التنسيق. والموضوع الذي تكرر ذكره أكثر من غيره هو الحاجة الواضحة الى تحسين تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات 'بريتون وودز' مع تلك التي تضطلع بها الوكالات التي تقدم المساعدة التقنية المباشرة. وبسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يجري توفير جل المساعدة حتى الآن عن طريق المؤسسات المالية بوصفها وكالات رائدة، حتى في تنسيق المساعدة التقنية. وشدد عدد من الوكالات على الصعوبات التي تكتنف ضمان التنسيق بصورة منهجية، حتى في إطار أسرة الأمم المتحدة. وشددت عدة وكالات أخرى على أهمية أن تنقل أولا الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما الدول المستقلة الجديدة المعلومات الكاملة التي يمكن أن توفرها منظومة الأمم المتحدة. وبالاضافة الى ذلك، يلزم على وجه الاستعجال اتاحة مواطنين مدربين قادرين على العمل مع الوكالات التقنية في إعداد المشاريع؛ وإذا لم يكن أولئك متاحين الآن بسهولة، ينبغي تخصيص موارد على أساس الأولوية لتدريبهم ولتوفير الموظفين للوكالات المستفيدة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل كفالة تعاون تقني حقيقي.

سادسا - الردود الواردة من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة

٥٥ - أسهمت في هذا التقرير الهيئات والبرامج والوكالات التالية: مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والموئل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة "غات"[١٠]. وترد فيما يلي النقاط الرئيسية للردود والمشاورات الشفوية.

ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٥٦ - القدر الأكبر من المساعدة، المقدمة عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة يخص مواضيع مثل أفضل الطرق لاستجلاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات الشركات عبر الوطنية، وتنظيم المشاريع، والتحول الى القطاع الخاص، والقضاء الجنائي، وشبكات الأمان الاجتماعي.

٥٧ - وقد ركزت إدارات الأمانة العامة التي تختص بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنشطتها التنفيذية وذلك في جانب منها عن طريق إنشاء قسم خاص، على تعزيز القدرات الوطنية ولا سيما في مجالات الإدارة العامة، والتحليل الديموغرافي والسياسات الديموغرافية، والإدارة، وتنظيم المشاريع، واستيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغيير نظم المحاسبة الوطنية وتحسين النظم الاحصائية، والتحول الى القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، وإدارة البيئة في إطار سوقي. ويضطلع بهذه الأنشطة الى حد بعيد عن طريق التدريب الرسمي، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل. وقد كان الجهد المبذول أكثر تكثيفا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ذات الخبرة السابقة المحدودة في هذه المجالات. كما شاركت هذه الإدارة بصورة نشطة في آليات "مؤتمر واشنطن" للمساعدة. وهي تعمل، علاوة على ذلك، كغرفة للمقاصة لتبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وركز مكتب الأمم المتحدة في فيينا مساعدته على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بالدرجة الأولى عن طريق المركز الأوروبي للسياسات والبحوث في مجال الرعاية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة المعني بالأسرة المنشأ حديثا في براتيسلافا، سلوفاكيا. كما بدأ العمل بشأن الجوانب الاجتماعية للتعمير في البوسنة والهرسك وكرواتيا بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية وكذلك مع برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥٩ - وكان هناك إدراك خاص لقيمة الخدمات الاستشارية التقنية المقدمة من خلال مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية السابق في مجالات المشاركة الشعبية، والتعاونيات؛ والنهج المجتمعية والمتبعة على الصعيد المحلي، والقائمة على الأسرة، والتي تستهدف المساعدة الذاتية. ووفر المركز خبراء استشاريين، ودورات تدريبية وحلقات عمل لتعزيز المنظمات الطوعية، وإدخال آليات ملائمة للدعم في حالات البطالة، وإصلاح إدارة الخدمات الاجتماعية، ونقل مسؤوليات معينة الى القطاع الخاص. وقد أولي اهتمام خاص لتنظيم المشاريع بين النساء وتعزيز تنمية المهارات الملائمة للظروف المعينة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فضلا عن تيسير إمكانية الوصول الى المعلومات العملية المتعلقة بتجارب الرعاية الاجتماعية في أوروبا الغربية.

٦٠ - ووفر مكتب الأمم المتحدة في فيينا أيضا خدمات استشارية متعددة القطاعات لمساعدة الحكومات في تكوين وإنشاء هياكل إدارية لمعالجة إهتمامات الفئات الضعيفة، لا سيما المرأة والأطفال والشباب وكبار السن والمعوقين، ولا سيما بالنظر الى التضخم السريع والتداعي الواسع النطاق للشبكات الاجتماعية التي

تحطم بعضها. وترجع الحالة الراهنة لهذه الفئات الضعيفة في أحيان كثيرة الى أوجه قصور في تنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية أو الى الاخفاق المتكرر من جانب واضعي السياسات المالية في أن يأخذوا في الاعتبار الآثار التي ستترتب على هذه التدابير بالنسبة لقطاعات معينة من السكان.

٦١ - وما برح برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية يعالج المشاكل الحرجة التي تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الارتفاع السريع في معدلات الجريمة والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات. ويقوم البرنامج بإيفاد خبراء استشاريين الى الميدان وتنظيم برامج تدريبية للتصدي للجريمة المنظمة والاجرام الاقتصادي، ولإنشاء مجالس وطنية لمنع الجريمة، وتحسين إدارة المحاكم ونظام السجن، ومساعدة ضحايا الجريمة. ويوفر البرنامج أيضا نماذج وتقنيات لحل المنازعات بأسلوب لا يستخدم العنف لاستخدامها في المجتمعات التي أخذت تعترف تدريجيا بشرعية مصالح فئات كثيرة لها أهميتها الحيوية بالنسبة للمجتمع ككل وكذلك لفرادى المواطنين، والتي تسعى الى خدمتها جميعا من خلال نظام للضوابط والموازين في إدارة العدالة.

باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٦٢ - عملا بالولاية المنوطة به لدراسة المشاكل والفرص المتعلقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فضلا عن البلدان النامية بالنسبة لزيادة مشاركتها في التجارة الدولية في التسعينات، أخذ الأونكتاد في إعداد دراسات تحليلية من أجل اجتماع مجلس التجارة والتنمية القادم الذي سيعقد في عام ١٩٩٤. وتشارك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مشاركة نشطة، أيضا، في عدد من أنشطة البرامج العادية للأونكتاد لاسيما تلك المتعلقة بالتجارة (ومن بينها نظام الأفضليات المعمم)؛ وبالتكنولوجيا والاستثمار؛ وفي عمليات التحول الى القطاع الخاص وتنظيم شركات القطاع العام. وقدم الأونكتاد المساعدة أيضا لإدخال البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في نظامه الآلي للبيانات المتعلقة بالجمارك وبرنامجه لإدارة الدين والتحليل المالي وكذلك في أنشطته المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط والنقل البحري.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، اشترك الأونكتاد في مجموعة من البعثات والحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى نقلت فيها مشورته ومساعدته وآراؤه بشأن التجارة الدولية والمسائل ذات الصلة الى المسؤولين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويحاول الأونكتاد، كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا، أن يركز مساعدته على القضايا الإقليمية، وبخاصة تلك التي تشمل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالتالي فقد وجه اهتمام خاص لتوسيع فرص التبادل التجاري بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية الأكثر اتساما بالطابع التقليدي، ولاسيما بلدان الفئة الأخيرة التي تمر أيضا بمرحلة انتقالية، ومن بينها الدول الحديثة الاستقلال في الجزء الشرقي من أوروبا. وعلاوة على ذلك تعتبر المساعدة التقنية المستندة الى التدريب، وعمليات نشر المعلومات وتحديد الفرص التجارية والخدمات الاستشارية من أجل تحقيق الفائدة المتبادلة للشركاء التجاريين أمورا ذات أهمية عاجلة على نحو خاص.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٤ - يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا شاملا في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويعترف بأن التغيرات المتزامنة في الهياكل السياسية وآليات الحكم من ناحية وفي صنع القرارات الاقتصادية من ناحية أخرى هي أمور متداخلة بعضها مع بعض فضلا عن تداخلها مع المناخ الاجتماعي والنفسي السائد في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مجموعة الموارد البشرية والهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية القائمة التي ينبغي أن يتم في اطارها إنجاز التحسين والتكيف. وهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسي هو بناء القدرة البشرية اللازمة لإدارة وتدعيم النظم السياسية الجديدة وتعزيز التحول الاقتصادي في اتجاه صنع القرارات المعتمدة على قوى السوق مع تعزيز التنمية المستدامة، والعمل على توفر بيئة اجتماعية متيحة للامكانيات، الأمر الذي لا غنى عنه من أجل توفر المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٥ - وتشمل المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ثلاثة مجالات: فالبرنامج يسعى أولا الى تلبية الاحتياجات الفورية عن طريق تقديم خدمات مشورة استراتيجية سريعة الأثر وقصيرة الأجل فضلا عن توفير تدريب في المجالات الاجتماعية الاقتصادية التي تعتبر هامة لتحقيق المصداقية والاستدامة أثناء المراحل الأولى. وثانيا، يسعى الى بناء القدرة المحلية على تنسيق وإدارة المساعدة الخارجية فضلا عن تدعيم الموارد البشرية وخدمات الدعم الرامية الى تيسير تنفيذ برامج المساعدة. وتولى، في كل هذا، أولوية عليا لتعزيز قدرة البلدان المستفيدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقديم مساعدة مستندة الى الطلب وتعزيز التنفيذ الوطني وتنسيق المعونة وتعبئة الموارد. وتحدد المجالات التي تتطلب مساعدة اضافية ويعبأ أقصى دعم لنوع المعونة المطلوبة من الوكالات المتخصصة المعنية. وأخيرا، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى تيسير اجراء حوار في مجال السياسات بين الحكومات المستفيدة ومختلف هيئات الأمم المتحدة من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لمنحها المساعدة ووضع "أطر قطرية قصيرة الأجل" بوصفها أداة مرنة للبرمجة وصياغة برامج طويلة الأجل.

٦٦ - وقد وضعت برامج على الصعيد الإقليمي والصعيد الوطني في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتضمن مجالات ذات أولوية ينفذ فيها تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتضمن ما يلي: (أ) بناء القدرة الوطنية ودعم تنسيق المعونة، (ب) وإرساء الديمقراطية، و (ج) تطوير القطاع الخاص، و (د) التنمية البشرية واهتمامات القطاع الاجتماعي على نحو أعم و (هـ) البيئة والطاقة.

دال - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦٧ - نظرا لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حفز الأنشطة البيئية، فإن الجزء الأعظم من برنامجه في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إما عالمي أو أقاليمي، مع تطبيقات إقليمية ووطنية. وقد انضم عدد متزايد من البلدان الى نظام الرصد البيئي العالمي وبرنامج البحار الإقليمية وأنشطة حماية وإدارة

البحر الأسود وخطة الإدارة البيئية لحوض نهر الدانوب. وبدأت مشاريع محددة تضم الاتحاد الروسي وبولندا. وأسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق مشاركته الفعالة في مؤتمر لوسيرن المعني بالبيئة في أوروبا (نيسان/أبريل ١٩٩٣) في وضع برنامج العمل البيئي من أجل أوروبا الوسطى والشرقية.

٦٨ - وبهدف تدعيم القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (بالتعاون جزئيا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بتنظيم حلقات عمل لتدريب المديرين على طرق واجراءات التخطيط البيئي والإدارة البيئية، منها ما يتعلق باستنباط تكنولوجيات نظيفة؛ ويشمل هذا التدريب أيضا إدماج هذه الإجراءات في التخطيط الاقتصادي والإدارة البيئية. وبالاضافة الى ذلك، يعزز البرنامج زيادة الوعي عن طريق برنامج التثقيف البيئي الدولي الذي يضطلع بتنفيذه بالتعاون مع اليونسكو، بأنشطة عديدة في مجالات البحث والتدريب تتعلق بالمواضيع البيئية.

٦٩ - ونظرا للمقرر الأخير المعنون "الإجراءات المتعلقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" الذي اتخذه مجلس ادارة البرنامج في دورته السابعة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٣. وسيقوم البرنامج، منذ الآن بدور أنشط في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تواجه مشاكل بيئية عاجلة تقع خارج نطاق المساعدة المقدمة من أغلب الوكالات الممولة. وينطوي ذلك المقرر أيضا على تعزيز المكتب الإقليمي للبرنامج في أوروبا. وستركز الأنشطة المبذولة في المستقبل على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمؤسسات وتوفير الخبرة القانونية وغيرها لتمكين تلك البلدان من التصديق على الاتفاقيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالبيئة وتنفيذها والمشاركة العامة والوعي البيئي.

هاء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٠ - تتألف استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان، جزئيا، من مواصلة البرامج التي كانت موجودة بالفعل قبل بداية عمليات الانتقال في ألبانيا وأوروبا الشرقية ويوغوسلافيا السابقة. فقد وسع الصندوق منذ ذلك الحين أنشطته لتضم أربع دول من دول آسيا الوسطى التي خلفت أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق (أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وقيرغيزستان) وثلاث دول من دول البلطيق (استونيا ولاتفيا ولتوانيا). ويواصل تقديم خدمات المشورة التقنية عن طريق اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية.

٧١ - ولا تزال أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دول البلطيق ودول آسيا الوسطى المذكورة أعلاه، في مراحل تشكيلها وتتكون بصورة رئيسية من تقييم احتياجات السكان وتنظيم الأسرة. ويستكشف الصندوق بنشاط امكانيات تمويل برامج الدعم التي لا يمكنه تمويل احتياجاتها من موارده العادية من أجل تحسين نوعية الخدمة وتوسيع نطاق برامج تنظيم الأسرة التي بدأت الحكومات في تنفيذها أو من أجل توفيرها؛ ولضمان توفر النطاق ذاته والنوعية ذاتها من تكنولوجيا منع الحمل الشائعة في أماكن أخرى من

العالم؛ ولضمان صدور القرارات المتخذة في مجال تنظيم الأسرة عن اختيارات مبنية على علم؛ وبصفة عامة لمواصلة وتشجيع الزخم القائم فيما يتعلق بانتشار وسائل منع الحمل أثناء وجود الأزمة الاقتصادية الراهنة وقاعدة الموارد الضعيفة بصفة عامة.

٧٢ - وينظر صندوق الأمم المتحدة للسكان، في أماكن أخرى، في أمر تكثيف أنشطته السكانية السابقة المحدودة، شريطة إمكان ضمان توفير تمويل. وتشمل هذه الأنشطة بدرجات متفاوتة، تدعيم خدمات تنظيم الأسرة والإعلام والتعليم والاتصال، وعلى وجه الخصوص اجراء تعدادات للسكان والإبلاغ عن بيانات التعدادات وتفسيرها. وفي بعض البلدان ولا سيما بلغاريا، وجهت معظم أنشطة الصندوق لدعم اجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة وإعداد المشاريع المتصلة بها المتعلقة بديناميات السكان. وفي بلدان أخرى لا سيما بلغاريا وبولندا، يوجه القدر الأكبر من المساعدة لإجراء البحوث الديموغرافية وعقد حلقات العمل ذات الصلة.

واو - برنامج الأغذية العالمي

٧٣ - يقوم برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتوفير المساعدة في حالات الطوارئ، وتوفيرها للسكان المشردين من جراء الحرب الأهلية في أوروبا الشرقية أو الذين عانوا، كما في أرمينيا، من كوارث طبيعية مفجعة. ويشمل ذلك عدة من الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق (وبوجه خاص أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان) ويوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك وكرواتيا). وحالما تخمد الحرب الأهلية، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع المنظمات الأخرى، ولاسيما منظمة الأغذية والزراعة بصياغة السياسات اللازمة للسيطرة على الحالة الحرجة التي تتسم بها إمدادات الأغذية، بخلاف عمليات الإمدادات في حالات الطوارئ.

زاي - الموئل (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

٧٤ - من أجل تنظيم انسياب تعاونه مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قام الموئل، في أيار/مايو ١٩٩١، بإنشاء فرقة عمل من أجل تعاونه في المستقبل مع هذه البلدان. وقدمت هذه الفرقة تقريرا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن تشخيص حالة المساكن القائمة في هذه البلدان وحددت القضايا الرئيسية للاصلاح الجاري وحددت الأولويات لتعاون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية استنادا الى الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى سنة ٢٠٠٠. وتشمل تلك الأولويات اجراء تقييمات لقطاع الإسكان والأنظمة المتعلقة بالأراضي وتسجيلها، وبرامج العمل الحضرية الكثيفة من حيث العمالة والسياسات الوطنية للإسكان والتنمية الحضرية. وأعدت مشاريع وبرامج للتعاون التقني من أجل سبعة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الاتحاد الروسي وألبانيا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس ورومانيا وهنغاريا)، ولكن تأخر التنفيذ بسبب نقص التمويل. وأعربت أيضا أوكرانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن اهتمامها بالتعاون في ذلك؛ وفي حالة أوكرانيا تم ايفاد أول بعثة ميدانية للتقييم في أواخر عام ١٩٩١.

٧٥ - ويؤكد الموئل على الأهمية التي تعلقها الحكومات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المستوطنات البشرية. وهو مستعد لتلبية طلباتها، وقد قام بتحقيق ذلك حتى الآن من موارده العادية. ولكن لن يمكن اتخاذ تدابير المتابعة على مستوى المشاريع والبرامج إلا إذا أصبح الدعم المالي متوفرا.

حاء - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٧٦ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مؤخرا، تلبية لطلب الدول الأعضاء، آلية لتنسيق برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل مراقبة المخدرات، المقدمة الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبعد تقييم الاحتياجات تقييما شاملا سينصب تركيزه الأساسي على الإطار التشريعي والمؤسسي لمكافحة المخدرات غير المشروعة. ويتمتع البرنامج أيضا بإمكانية توسيع نطاقه ليشمل مجالات أخرى من مكافحة المخدرات مثل تقليل الطلب الذي يعتبره البرنامج عنصرا أساسيا في البرامج الوطنية. وتوجد ثمة حاجة ماسة عاجلة الى اتخاذ اجراءات متضافرة على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف لوقف أي زيادة أخرى في انتاج المخدرات غير المشروعة واستهلاكها والاتجار بها. ولسوء الحظ بالنسبة لتلك الأنشطة، فإن ندرة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عن طبيعة ومدى المشاكل المتصلة بالمخدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشكل عقبة خاصة.

طاء - منظمة العمل الدولية

٧٧ - إن دور منظمة العمل الدولية في توفير المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ينبثق أساسا من حقيقة أن هذه الاقتصادات أخذت بالابتعاد عن التزامات التوظيف مدى الحياة والحماية الاجتماعية الواسعة النطاق وأصبحت تتوجه نحو النظام السوقي في توزيع موارد اليد العاملة واستخدامها وتعويضها وحمايتها. وأن إيجاد أسواق للعمل فعالة ومنصفة والحفاظ عليها، بحيث تكون قادرة على إحداث هذه التكيفات في الموارد البشرية، سيؤثر بعدة طرق على سرعة ونجاح العناصر الأخرى للتحولات المتوخاة.

٧٨ - وفضلا عن ذلك، فإن اهتمامات منظمة العمل الدولية تتصل بإيجاد عملية ديمقراطية تعددية في هذه البلدان. ومن بين أسباب ذلك الترابط الوثيق بين تحرير الاقتصاد والإصلاحات السياسية التعددية في أي حالة. وثمة سبب آخر وهو الدعوة التي تقوم بها المنظمة إلى إقامة علاقة ثلاثية الأطراف بين الدولة وأرباب العمل والعمال بوصفهم أطرافا منفصلة ومستقلة، يضطلع كل طرف منها بوظائف معينة، ولكنه بحاجة أن يوائم بين مصالحه ومصالح الآخرين. ويقتضي نجاح عملية إعادة الهيكلة السياسية إيجاد بيئة قادرة على دعم المبادرات الفردية واللامركزية في اتخاذ القرارات، إلى جانب احترام معايير العمل الدولية، ومنها حق التنظيم والمساومة على المستوى الجماعي والحق في حرية تشكيل اتحادات لكل من العمال وأرباب العمل على السواء.

٧٩ - ويترتب على تشجيع فكرة إقامة العلاقة الثلاثية الأطراف في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديات خاصة لأن المشاريع التي تملكها الدولة ستواصل لبعض الوقت في المستقبل إدارة مجموع النشاط الاقتصادي الضخم، وذلك بسبب ضرورة التقدم التدريجي في تصفية الاستثمار الذي يمكن توقعه من الناحية الواقعية. بالإضافة إلى ذلك فإن نقابات العمال التي ورثتها النظم السابقة في عدد من البلدان حافظت على بعض الحقوق والوظائف (بما في ذلك تعيين مفتشي الإدارة والعمل) التي يضطلع بها عادة في الاقتصادات السوقية عناصر عاملة أخرى. وأخيرا، فإن القدرة التقنية التي يتميز بها هذه العناصر العاملة في أداء وظائفها تتطلب تحسينا ملموسا. وهذا لا يقتصر على ممثلي العمال وأرباب العمل فحسب، وإنما يشمل أيضا التنظيم والتوثيق والوساطة في النزاعات العمالية.

٨٠ - ويمثل ضعف طبيعة أسواق العمل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديا هائلا. فعلى الرغم من أن هناك مجال لاتباع المرونة في تحديد الأجور الحقيقية وقدر أكبر من قدرة العمال على الحركة، فإن التغيرات الهيكلية المضطلع بها في هذه الاقتصادات، بالنظر لضعف أسواقها عموما، قد تؤدي إلى تقليص كبير في مستوى الأجور دون اكتساب مرونة متزامنة في قدرة العمال على الحركة. وتعود هذه المشكلة إلى عدد من الأسباب، نذكر منها الافتقار إلى نظم معلومات عن سوق العمل، وعدم وجود مساومة جماعيـــة و/أو آليات لفض النزاع، وعدم كفايـــة خدمات التوظيف، ونظـــم التدريب المهني المحدودة جدا أو البالية. ويعتبر الإسراع في مواجهة التحدي غير العادي الذي يمثله انتشار البطالة والفقر أمرا أساسيا في نظر منظمة العمل الدولية، ومن الأفضل أن يتم ذلك بالتعاون الكامل مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومنها بشكل خاص مؤسسات "بريتون وودز"، وذلك لتجنب الازدواجية وضمان المزيد من الفعالية في تقديم المساعدة الملائمة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨١ - وفي ظل هذه الخلفية، تدعو منظمة العمل الدولية، في جملة أمور، عن طريق جهودها لتقديم المساعدة، إلى العمل، في أقرب وقت ممكن على وضع سياسات "فعالة" تستهدف تحسين تشغيل أسواق العمل وتوفير شبكات للسلامة الاجتماعية للأفراد الذين تضرروا أكثر من غيرهم نتيجة لمرحلة الانتقال، على أن يتم ذلك سواء قبل الجهود الواسعة النطاق الرامية إلى استقرار الحالة أو في وقت متزامن معها. فضلا عن ذلك، ركزت المنظمة جهودها على نقل المعلومات الخاصة بمعايير العمل الدولية، وذلك بهدف تشجيع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الالتزام بها. ويشمل ذلك وضع مدونات قانونية وإنشاء مؤسسات لرصد الالتزام بمعايير العمل وإنفاذها، وهي مؤسسات يكاد يكون وجودها معدوما في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨٢ - وانطلاقا من هدف وضع نهج شامل ومتعدد الاختصاصات لتقديم المساعدة، أنشأت منظمة العمل الدولية في منتف عام ١٩٩٢ فريقا متعدد التخصصات لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، واختارت بودابست مقرا له. وقد اشتملت مجموعة أنشطة المساعدة على ما يلي: (أ) وضع معايير العمل وتطبيقها، حيثما يمكن ذلك، وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية والوثائق الهامة ذات الصلة، التي ترجمت إلى اللغات المحلية وشرحت للمسؤولين الحكوميين؛ و (ب) تعزيز فرص العمل، بما في ذلك إتاحة العمل للفئات

الضعيفة وفي المناطق التي تأثرت بدرجات متفاوتة بالمرحلة الانتقالية، وبالتحليلات التي تجرى على سوق العمل لأغراض تخطيط السياسات؛ و (ج) التدريب المهني وإعادة التدريب لتنويع قاعدة الموارد البشرية، لا سيما في المهارات اللازمة للأعمال التجارية الصغيرة، والتحسينات الريفية، والتكنولوجيات الجديدة والمشورة السياسية بشأن التغييرات التي يحبذ إدخالها على نظم التعليم والتدريب الوطنية؛ و (د) تطوير المشاريع الصغيرة والتعاونيات، بما في ذلك تحسين الإنتاجية وإدارة الموظفين، بوصفها وسائل رئيسية في إعادة استيعاب العمال الذين فقدوا أعمالهم بسبب مرحلة الانتقال وإيجاد وظائف للعمال الجدد؛ و (هـ) وضع نظم للضمان الاجتماعي يمكن تحمل تكاليفها وتكون متوافقة مع بيئة السوق الجديدة و (و) توفير مجموعة واسعة النطاق من المعلومات عن سوق العمل والإحصاءات؛ و (ز) تعزيز العلاقات الصناعية، بما في ذلك تلك الضرورية لتعزيز العلاقات الثلاثية الأطراف، وإدارة العمل ومنها تشجيع إيجاد خدمة توظيف عامة ذات أداء فعال؛ و (ح) ظروف العمل؛ و (ط) أنشطة العمل وأرباب العمل.

ياء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٨٣ - منذ بدء عمليات الانتقال، تغير الطابع الكمي والنوعي لمهمة منظمة الأغذية والزراعة فيما يتصل بتوفير الإشراف التقني ومراقبة جميع جوانب السياسة وجوانب تخطيط العمل المتعلقة بمساعدة قطاعي الأغذية والزراعة. وغدت تضطلع بمجموعة واسعة من العمليات في البلدان الجديدة، تتميز بكونها أكثر شمولية مما تضطلع به في المناطق الأخرى، ويعود ذلك في المقام الأول إلى افتقار هذه البلدان للموظفين ذوي المهارة (وفي بعض الأحوال إلى افتقارها إلى الخبرة فقط) في إعادة توجيه قطاعي الأغذية والزراعة نحو العمل في بيئة اقتصاد السوق أو الدخول إلى الأسواق العالمية، حتى ولو اقتصر ذلك على الارتباط مع المؤسسات الدولية القائمة. وفي هذه الحالة الأخيرة، اقتصرت معظم الأنشطة على إجراء استعراضات قطاعية معينة.

٨٤ - وإلى جانب مهام المراقبة والإشراف والتحليلات التي تضطلع بها المنظمة، فإنها تقدم أيضا خدمات التعاون التقني والتخطيط الزراعي؛ وتحليل السياسات وإنشاء المؤسسات؛ والاستعراضات القطاعية ودون القطاعية؛ وتعزيز مراقبة الأغذية؛ والتدريب في مجال صياغة المشاريع الزراعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛ وتطوير نظم المعلومات وامتلاك الأراضي؛ واستعمال الآلات في الزراعة؛ وتطوير نظام ما بعد الحصاد. وفضلا عن ذلك، قامت المنظمة بتنظيم عدد من اجتماعات المائدة المستديرة والحلقات التدريبية واستشارات الخبراء بشأن استراتيجيات التعليم والتدريب في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني، وإعادة تشكيل الهياكل الزراعية، وتطوير مصائد الأسماك والغابات. كما قدمت المساعدة الاقتصادية في نقل المعلومات، لا سيما في إطار النظام العالمي للمعلومات والتنبيه المبكر.

٨٥ - ووجدت منظمة الأغذية والزراعة صعوبات مستمرة في تناول القضايا المفاهيمية المتعلقة بالدول ذات الاقتصادات السوقية المفتوحة، ويعود ذلك جزئيا إلى أن هذه البلدان لم تكن سابقا أعضاء في منظمة الأغذية والزراعة[٩١]. وغالبا ما تكون البيانات التي يتم تجميعها غير مبوبة في شكل صالح للاستعمال

المباشر. كذلك ثمة نقص في الروابط بين السياسات على المستويات القطرية والقطاعية ودون القطاعية. وتعتبر المنظمة، هذه الروابط، وكذلك تحسين نوعية المعلومات وليس زيادة كميتها، من الأمور ذات الأهمية الحيوية لتحقيق المزيد من الشفافية في الأسواق.

كاف - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٨٦ - يكمن دور اليونسكو في تقييم الآثار المترتبة على التغييرات الجارية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك فيما يتعلق بالأثر الثقافي والظروف الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، إلى جانب التعليم والتدريب. وفقا لذلك، فإنها تسعى إلى الاضطلاع بأنشطتها في إطار المساعدة على مستوى المنظومة، لا سيما عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب المؤقتة الجديدة التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم فهي تشارك بفعالية في اجتماعات الأفرقة الاستشارية وفرقة العمل المعنية بمساعدة الدول المستقلة حديثا، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة التغيير الحاصل داخل النظم التعليمية وبعض النظم الاجتماعية الأخرى.

لام - صندوق النقد الدولي

٨٧ - يقدم صندوق النقد الدولي لجميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المشورة في مجال السياسة والمساعدة التقنية والتمويل دعما لعملية تحولها إلى الاقتصادات السوقية. وهو يستند في ذلك إلى موارده الخاصة، وكذلك بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، ويعود ذلك جزئيا لأن الصندوق اختير، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا، للعمل كفاعل محوري في تعبئة مجموعة واسعة من موارد المساعدة من المجتمع الدولي، وبالنظر للتركيز الخاص الذي يوجهه البنك الدولي إلى سياسة الاقتصاد الكلي، فإنه يعتبر، من الناحية العملية، أقرب شريك للصندوق داخل منظومة الأمم المتحدة، سواء في مقريهما في واشنطن أو في الميدان. ولكن صندوق النقد الدولي يتعاون أيضا تعاونا وثيقا مع العديد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") فيما يتعلق بالسياسات التجارية؛ ومع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بشبكات الأمان والضمان الاجتماعي؛ ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يتعلق بتدفق الموارد والتحويل إلى القطاع الخاص؛ ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بتحليل السياسات واتجاهاتها، وكل ذلك يتم بالدرجة الأولى عن طريق مكتب جنيف التابع للصندوق.

٨٨ - ويقدم التمويل من الموارد العادية للصندوق، والذي تلزم العضوية فيه كما يلزم وجود برنامج متفق عليه للتكيف. أما بالنسبة للبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي عانت ترتيباتها التقليدية الخاصة بالتجارة والمدفوعات من اضطرابات شديدة بسبب التحول من اعتماد كبير على التجارة بأسعار لا تعتمد على السوق إلى التجارة القائمة على السوق، فيمكن حصولها على التمويلات اللازمة من

مرفق التحول النظمي (أنشىء في عام ١٩٩٣). وثمة عدة دول من الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق مؤهلة لهذا النوع من الدعم، الذي يعتبر مرقاة نحو اتخاذ مزيد من الترتيبات الاحتياطية التقليدية مع الصندوق حالما يغدو التفاوض الواقعي بشأن برامج التكيف العادية وتنفيذها أمرا ممكنا.

٨٩ - وقد اتخذ تقديم المشورة في مجال السياسات شكل بعثات متعددة مؤلفة من موظفين، أوفدت، لهذه الغاية، إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك شكل تقارير يعدها الموظفون عن المشاورات المتعلقة بأعمال المراقبة مع الحكومات، والتي يناقشها فيما بعد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وقد أجريت حتى الآن استعراضات بموجب المادة الرابعة لمعظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهذه مشاورات سنوية تركز على إدارة الحساب الجاري، حيث تسعى هذه الاقتصادات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإجراء التغييرات الهيكلية، وإقامة المؤسسات اللازمة للاقتصاد السوقي، بما في ذلك تجميع النظم الإحصائية الملائمة وتنظيمها واستخدامها. ولكن المشورة المتعلقة بالسياسة والتي يقدمها الصندوق، بالتعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى والحكومات الوطنية، إلى سلطات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتجاوز نطاق هذه المساعي إلى حد بعيد. وتشمل مجموعة أنشطة الصندوق تأسيس مصرف مركزي وتحديث النظام المصرفي؛ وتطوير الأسواق المالية وأسواق تبادل العملة؛ وإيجاد عملة وطنية خاصة في معظم الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق؛ كما تشمل هذه الأنشطة جوانب إصلاح الميزانية عن طريق النظم الضريبية الجديدة، وزيادة كفاءة إدارة الضرائب وتنظيم النفقات؛ وتأسيس نظم المعلومات الإحصائية.

٩٠ - وقدم الصندوق مساعدة تقنية ملموسة عن طريق موظفين[١٢]، واتخذ الصندوق أيضا ترتيبات للاستعانة بخبراء خارجيين وبموظفين من مؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف للعمل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك تحت إشرافه. وجرى أيضا تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين عن هذه الاقتصادات في كل من مقر الصندوق، ومعهد فيينا المشترك وفي عدد من البلدان عن طريق معهد صندوق النقد الدولي، كما تم تعيين عدد من الممثلين المقيمين في معظم هذه البلدان. ويقوم صندوق النقد الدولي حاليا بتحديد مرشحين لبلدان أخرى. وعين كذلك بعض الخبراء التقنيين للعمل في المصارف الوطنية ووزارات المالية في العديد من البلدان.

٩١ - وقد تركز عنصر هام من عناصر أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الصندوق على تمكين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من القيام في التوقيت السليم وبالصورة الملائمة بتوليد بيانات الاقتصاد الكلي الضرورية لرسم السياسات وتحليلها في سياق البيئة الناشئة المعتمدة على السوق فيما يتعلق باتخاذ القرارات. ويركز هذا البرنامج أساسا على الاحصاءات المتعلقة بميزان المدفوعات، والنقد والنشاط المصرفي والمالية الحكومية، وهي تنبع كلها من التزام البلدان الأعضاء بموجب مواد الاتفاق بإبلاغ تلك البيانات بصفة منتظمة الى الصندوق لأغراض التحليل والاحصاء، بما في ذلك رصد التطورات الجارية في إطار البرامج المتفق عليها. وبالنظر الى طبيعة تلك البرامج في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يواصل الصندوق أيضا تقديم مساعدة تقنية كبيرة بشأن احصاءات الأسعار والحسابات الوطنية.

وقد تركزت الجهود حتى الآن على الحد من العقبات القصيرة الأمد نسبيا في نظم المعلومات الاحصائية، من حيث المنهجية؛ وقواعد البيانات؛ وكذلك الأنشطة التحليلية. وفي عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها تمر بمرحلة انتقالية، تم تحديد الاحتياجات الأطول أمدا. وسيجري الوفاء بهذه الاحتياجات، ابتداء من أواخر عام ١٩٩٣، عن طريق تعيين مستشارين احصائيين مقيمين سيضطلعون، بالاشتراك مع البعثات المتخصصة، بإسداء المشورة الى السلطات المحلية لفترة تتراوح بين سنة وسنتين، وذلك بشأن كيفية تحسين جمع البيانات الاحصائية وتجهيزها وابلاغها لأغراض السياسات الاقتصادية.

ميم - الاتحاد البريدي العالمي

٩٢ - اتسمت الخدمات البريدية بالتخلف تقليديا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب جوانب القصور التنظيمية والمادية، التي مازالت عواقبها مستمرة في شكل نقص الخبرة الإدارية والأيدي العاملة المدربة. ومن أجل معالجة هذه الحالة، يجري الاتحاد البريدي العالمي، استعراضا للقطاع البريدي بوصف ذلك خطوة أولى من خطوات تقديم المساعدة في مجال التخطيط. ويشمل البرنامج حاليا سبعة عشر بلدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتوخى البرنامج إعداد مشاريع للمساعدة التقنية، بمساعدة مستشار إقليمي أو فريق للدعم القطاعي حيثما يلزم ذلك. وسيركز البرنامج بصفة متزايدة على ضرورة العمل على اتباع نهج أكثر تميزا بالطابع التجاري إزاء الخدمة البريدية.

نون - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٩٣ - بالنظر لما للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من سجل حافل في مجال تيسير التعاون العالمي في ميادين الأرصاد الجوية، والهيدرولوجيا التشغيلية والشؤون الجيوفيزيائية - البيئية ذات الصلة، وبالنظر كذلك الى التدهور الملموس لتلك الخدمات خلال العقود الأخيرة التي سادها التخطيط في البلدان التي تمر اقتصاداتها التي تمر بمرحلة انتقالية، اضطلعت المنظمة بعدد من بعثات التقييم في شرق أوروبا بهدف صياغة وثائق مشاريع لأغراض التمويل. وفيما يتعلق بالدول المستقلة حديثا، عقدت المنظمة اجتماعا في شباط/فبراير ١٩٩٣ لتعريف ممثلي تلك البلدان بأنواع المساعدة التي يمكن للمنظمة أن تقدمها بما في ذلك مزايا الانضمام الى برنامج المناخ العالمي. وأكد المشتركون في الاجتماع على حاجتهم الى المعدات الحديثة والمواد، وشبكات الرصد، وكذلك الحاجة الى تدريب الموظفين من شتى المستويات. ومن المخطط إيفاد بعثات للدعم القطاعي الى ١٠ من الدول المستقلة حديثا خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٣. ومن عام ١٩٩٣ فصاعدا، تعتزم المنظمة التركيز على تقييم الاحتياجات، وتوفير الخدمات والخبرات الفنية، وتيسير الترابط مع الأنشطة الإقليمية والدولية، وتعزيز أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وذلك فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أن هذه الأنشطة تتوقف على تأمين التمويل عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المخطط حاليا عقد اجتماع للمانحين في النصف الأول من عام ١٩٩٤.

سين - البنك الدولي

٩٤ - يري البنك الدولي أن دوره في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتمثل بصفة جوهرية في تيسير تحويل كل من رأس المال واليد العاملة الى الأنشطة الاقتصادية المتنامية المعتمدة على السوق. وبسبب التكلفة الاجتماعية لعمليات التحول، يستثمر البنك أيضا في الخدمات الاجتماعية. والمواضيع الأساسية لأنشطته حتى الآن هي ما يلي: (أ) اصلاح السياسات في مجالي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي من أجل تحقيق النمو المستدام؛ و (ب) تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك تقديم الدعم فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي؛ و (ج) أنشطة التطوير المؤسسي، وبخاصة دعم القدرة الناشئة على الإدارة الضريبية والمالية والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة بقدر كبير في البيئة السوقية؛ و (د) تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك إزالة حواجز الدخول، وتصفية استثمارات القطاع العام، واصلاح القطاع المالي؛ و (هـ) اصلاح الهياكل الأساسية وتطويرها؛ و (و) البيئة، بما في ذلك الجهود الوطنية الرامية الى تحسين استخدام الطاقة والموارد الطبيعية وكذلك المبادرات الإقليمية، مثل برنامجي الدانوب وبحر الآرال.

٩٥ - واستجابة لتزايد عضوية البنك، الذي يعزى معظمه الى انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مؤخرا إليه، ومجموعة المهام الفريدة التي تمس تلك البلدان، أنشأ البنك مقعدين جديدين في مجلس مديريه التنفيذيين. كما استجاب البنك لاحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتعبئة الموارد والزيادة السريعة لعدد الموظفين العاملين في المنطقة. وتوجد الآن أربع ادارات قطرية تعنى بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، أنشأ البنك بعثات مقيمة في الاتحاد الروسي والبانيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وهنغاريا وكذلك بعثات إقليمية في أوزبكستان وأوكرانيا ولاتفيا. وقد خصص البنك أيضا موارد كبيرة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي السنة المالية ١٩٩٣ (التي انتهت في حزيران/يونيه ١٩٩٣)، خصص البنك ٣,٢ بلايين دولار (نصفها للدول الخلف للاتحاد السوفاتي السابق والبقية لشرق أوروبا) في صورة ٢١ قرضا و ١٠٠ مليون دولار من المؤسسة الانمائية الدولية في صورة خمسة قروض. وفيما يتعلق بالسنة المالية ١٩٩٤، من المتوقع أن يصل عدد المشاريع الى حوالي ٤٠ مشروعا يبلغ المجموع الإجمالي للالتزامات الجديدة المتعلقة بها ٥ بلايين دولار.

٩٦ - ويولي البنك أولوية عالية لتنسيق المعونة بجميع جوانبه. وينظر البنك الى اجتماعات الأفرقة الاستشارية، المكلف بتنظيمها في عدد من البلدان، على أنها أداة هامة في هذا الصدد. وقد تم بالفعل عقد اجتماعات من هذا القبيل أو الاضطلاع بأعمال تحضيرية لتلك الاجتماعات فيما يتعلق بالاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وقيرغيزستان وكازاخستان. ويتعاون البنك أيضا تعاونا وثيقا مع فريق الأربعة والعشرين واجتماعات الأفرقة الاستشارية المتعلقة بألبانيا ودول البلطيق.

عين - المنظمة البحرية الدولية

٩٧ - نظرا الى الطابع التقني للولاية التي تضطلع بها المنظمة البحرية الدولية، التي تتمثل في الجوانب المتعلقة بالسلامة في مجال الشحن ومنع التلوث الناجم عن السفن، تشجع المنظمة عملية صياغة المعايير الدولية والالتزام بها وتقديم المساعدة التقنية لمعاونة الدول على تحسين كفاءة القطاعات البحرية لديها فضلا عن تعزيز قدرتها على الانخراط على نحو أكثر كفاءة في ميدان التجارة الدولية. واتساقا مع تلك الأهداف، قامت المنظمة بتنظيم مشاريع للمساعدة التقنية، ولاسيما في رومانيا، بما في ذلك العمل المتعلق بالقضايا الاقليمية لتلك البلدان.

٩٨ - وكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أصبحت حاليا دولا بحرية أو هي في طور إعادة تأكيد مركزها ذاك، ويعزى هذا جزئيا الى أن الأساطيل المنظمة إقليميا للاتحاد السوفياتي السابق قد آلت الى الدول التي خلفته. وهناك عدة بلدان لم تكن أعضاء في المنظمة البحرية الدولية، ولكنها انضمت الى المنظمة حديثا. وهذه الدول الأعضاء الجديدة هي استونيا وألبانيا والجمهورية التشيكية وجورجيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا. وتقوم المنظمة الآن بإيضاح إجراءاتها المتعلقة بطلب العضوية وكذلك النطاق الممكن لأنشطتها للأعضاء المحتملين الآخرين.

٩٩ - وترى المنظمة أن الدول الجديدة بوجه خاص تفتقر الى القدرة الذاتية على توفير خدمات الإدارة البحرية الفنية، بما في ذلك تسجيل السفن، وشؤون السلامة والتلوث وتدابير ووسائل تنفيذها والتصنيف والمراقبة، وعمليات البحث والانقاذ. وينبغي تخصيص دعم مالي بسيط لأغراض تقديم المساعدة التقنية في مجال إنشاء ادارات بحرية ملائمة وتدريب الأفراد، وبخاصة في الجامعة البحرية العالمية في مالمو.

فاء - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٠٠ - بالنظر الى ولاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي تتمثل في تعزيز الملكية الفكرية وحمايتها في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون فيما بين الدول، تركز أنشطة المنظمة على التعاون الحكومي الدولي في مجالات ادارة الملكية الفكرية والأنشطة الفنية والبرنامجية، فضلا عن تسجيل البراءات والاختراعات والعلامات التجارية. وتمثل هذه المجالات أهمية خاصة بالنسبة للدول المستقلة الجديدة في فئة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي يتعين عليها أن تنشئ نظامها الخاص بها لحماية الملكية الفكرية. وهذا أمر مهم أيضا بالنسبة للبلدان الأخرى التي اختارت سابقا، لسبب أو آخر، أن تنضم الى نظم للملكية الفكرية ليست منسقة تنسيقا جيدا مع الممارسات العالمية.

١٠١ - وبناء على ذلك، تتمثل أنشطة المنظمة في ترسيخ أو تحسين التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية، فضلا عن إنشاء أو تحديث مكاتب البراءات والادارات الوطنية لحقوق الطبع؛ والانضمام الى اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتحسين خدمات المعلومات المتعلقة بالبراءات عن طريق التكنولوجيا

الحديثة، بما في ذلك تكنولوجيا الأقراص المدمجة (CD-ROM)، والتدريب في ميدان الملكية الفكرية. وفي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، قدمت المشورة التشريعية الى ١٥ بلدا وأسديت المشورة الى سبعة بلدان بشأن الانضمام الى معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وبالاضافة الى ذلك وفرت المنظمة التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالأقراص المدمجة (CD-ROM) للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي انضمت الى معاهدة التعاون في مجال البراءات و/أو اتفاق مدريد بشأن العلامات التجارية. كما أتيحت المعلومات لبلدان أخرى، معظمها أحدث عهدا، تستطلع حاليا إمكانية الانضمام الى هذين الصكين. وقد قامت المنظمة أيضا بتنظيم ندوتين إقليميتين بشأن البراءات والاختراعات. وتبذل الجهود حاليا لإنشاء نظام إقليمي لحماية الملكية الصناعية في الاتحاد السوفياتي السابق. وهناك أنشطة أخرى مخططة على غرار ما هو مذكور أعلاه.

صاد - مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")

١٠٢ - تشمل مشاركة مجموعة "غات" في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إضفاء الصبغة النظامية على معاهدات الانضمام (وبخاصة فيما يتعلق ببولندا ورومانيا وهنغاريا) التي تنضم على أساسها عادة البلدان ذات الاقتصاد السوقي؛ والتفاوض على معاهدات الانضمام المتعلقة بالبلدان الأخرى (ولاسيما بلغاريا) التي كانت قد قدمت طلبات بذلك قبل نشوب الثورات السياسية؛ وطلبات الحصول على مركز المراقب والانضمام التام فيما بعد للبلدان التي لم تكن قد اشتركت بعد مع مجموعة "غات" أو التي تتمتع حاليا بمركز المراقب فقط؛ وإضفاء الصبغة النظامية على مركز الدول المستقلة الجديدة بالنسبة للالتزامات التي كانت تتحملها الاتحادات السابقة (الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق وتشيكوسلوفاكيا السابقة ويوغوسلافيا السابقة)؛ وإبرام الترتيبات التجارية بشتى أنواعها.

١٠٣ - وهناك في الوقت الحاضر أربعة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أنشئت لانضمامها أفرقة عمل (الاتحاد الروسي والبانيا وبلغاريا وسلوفانيا)؛ وتولت الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا التزامات تشيكوسلوفاكيا السابقة. وتقوم ثلاثة أطراف متعاقدة باستعراض بروتوكولات انضمامها. وأبدت عدة بلدان أخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (على وجه الخصوص كرواتيا ولتوانيا) رغبة في الانضمام، ولكنها لم تتخذ حتى الآن هذه الخطوة رسميا. وثمة بلدان أخرى عديدة، من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هي الآن مراقبة لدى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). والاستثناءات المتبقية هي أوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان. ومع ذلك فكثير من هذه الدول المراقبة، لا سيما الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق، غير مشتركة فعليا في هيئات مجموعة "غات"، ويرجع ذلك جزئيا الى أنها ليس لها بعثات دائمة في جنيف.

١٠٤ - وفضلا عن إجراءات الإبلاغ الخالصة، التي تقوم الأمانة فيما بعد بإحاطة الأطراف المتعاقدة علما بها، تقوم مجموعة "غات" بتيسير عملية إعداد طلبات الحصول على مركز المراقب أو الانضمام الكامل،

وببدء المفاوضات عن طريق أفرقة العمل المختلفة. وقد يطلب منها، تحقيقا للكفاءة في عملية التفاوض المشروع فيها، أن تقدم المساعدة التقنية بشأن الاتفاق العام وطرق إدارته، وكذلك بشأن الجوانب الأشمل لتطبيقه من حيث الخصائص المرغوب فيها لنظم التجارة والنقد الأجنبي.

قاف - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٠٥ - لا يستطيع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يقدم المساعدة إلا للدول الأعضاء فيه. ورومانيا هي العضو الأصلي الوحيد في الصندوق من بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولم تنضم أرمينيا وألبانيا وقيرغيزستان إلا مؤخرا. وهناك مشروع في البانيا يجري تقديمه الآن الى المجلس التنفيذي للصندوق؛ ويتناول التنمية الريفية في المقاطعات الشمالية من البلد، ويرمي في الأساس الى توفير النقد لأشد سكان الريف تضررا وذلك، بالدرجة الأولى، من أجل دعم الأعمال الريفية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، ومشاريع الائتمان الصغيرة، بغية تعزيز فرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وتجري مناقشات مع بلدان أخرى بهدف تحديد المشاريع المناسبة لها.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالأهداف والمنجزات والعقبات التي تعوق تسهيل عمليات الانتقال عن طريق آليات الصندوق، فلا يتيسر تحديدها إلا بعد أن تكون المنظمة قد تجمعت لديها الخبرة في المنطقة.

سابعا - ملاحظات ختامية

١٠٧ - إن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو في نهاية الأمر نتيجة قرارات إدارية واتفاقات دولية وعضوية واشتراك في المؤسسات المتعددة الأطراف، فضلا عن روابط تجارية ومالية واتصالية وتكنولوجية متزامنة ينشئها تفاعل قوى السوق. وتعتمد ديناميات هذه القوى لا على التحول المؤسسي الداخلي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بل أيضا على سياسات البلدان الشريكة وقوتها الاقتصادية. وبوسع اقتصاد دولي أكثر ازدهارا، لا سيما في غرب أوروبا، وزيادة فرص الوصول الى الأسواق، أن يسهما الى حد بعيد في التعجيل بعملية إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإن لسياسات التعاون الدولي دورا رئيسيا يتعين عليها أن تقوم به في عملية الإدماج.

١٠٨ - وتشترك جميع هيئات الأمم المتحدة تقريبا على نحو أو آخر في تقديم المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد فعل البعض ذلك بنقل الموارد المالية. أما الغالبية فتقوم بتقديم المساعدة التقنية بمختلف الأنواع، بما في ذلك ما يتصل بالمعلومات عن البيئة الأعم التي ترغب البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاندماج فيه. ويشمل ذلك إجراء تحليلات للتطورات الاقتصادية العالمية بوجه عام وللسياسات التي تعتمدها مجموعة السبعة بوجه خاص وكذلك للسياسات اللازمة لتسهيل تكامل الاقتصاد العالمي ككل لصالح تعزيز الاستقرار وإمكانية التكهن والموثوقية والنمو لكل المجموعات

القطرية. وركزت على دور الوكالات المتعددة الأطراف الرئيسية، مثل الجماعة الأوروبية في تقرير السياسات أو في رصد السياسات الوطنية بغية تهيئة بيئة دولية مناسبة.

١٠٩ - ومن بين أنواع المساعدة التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة المعلومات التقنية. وقامت وكالات شتى بذلك إما مباشرة من رصيد معارفها المتراكم أو عن طريق تكييف هذا "الرصيد الرأسمالي" وفقا للاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد فعلت بعض الوكالات ذلك بسرعة. بينما لم تشرع وكالات أخرى إلا مؤخرا في أنشطة من هذا القبيل أو هي تخطط لتفعل ذلك في المستقبل القريب.

١١٠ - وبالنظر الى حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والحشد الواسع النطاق من الاحتياجات التي يتعين تلبيتها، فإنه يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة تقنية أكبر بكثير، بما في ذلك المساعدة في ميدان المعلومات، من أجل تعزيز إدماج هذه الاقتصادات في الإطار العالمي، مع مقابلة تكاليف التكيف التي لا مفر منها والمتكبدة أثناء هذه العملية. ولم تتمكن وكالات كثيرة من إنجاز القدر الذي كانت تراه مستصوبا، أو حتى ضروريا، وذلك بسبب القيود المالية. فالميزانيات الحالية لا تخصص إلا نطاقا هامشيا للمساعدة الإضافية. وفي حالات كثيرة، التمس الحصول على أموال على أساس مخصص ولكنها لم يحصل عليها في أغلب الأحيان حتى الآن.

١١١ - وعلى الرغم من ذلك، يدرك مقررو السياسة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومؤسسات المساعدة التقنية، أن من الممكن تحسين نوع ونطاق المعونة التي يجري تقديمها من المجتمع الدولي بوجه عام ومن وكالات الأمم المتحدة المختلفة بوجه خاص، وذلك عن طريق تحسين التنسيق وزيادة الفعالية في تحديد الأهداف. ويمكن تحقيق هذه الأهداف بالتركيز على ثلاثة عناصر لإعداد استراتيجية متساوقة لتقديم المساعدة. أول هذه العناصر هو إجراء تقييم للاحتياجات تقوم به البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يشمل حالتها الداخلية والحالة على مستوى مجموعتها. ولا بد لهذا التقييم أن يظهر وجود توافق في الآراء مستدام بشأن إرادة كل بلد المضي قدما في تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية حاسمة. أما العنصر الثاني، فيشمل التحقق بدقة لا من التزام المانحين بنقل الموارد، ولكن من الشكل الذي ستتخذه المعونة والجدول الزمني لتوفيرها. والعنصر الثالث هو التسلسل الواضح المناسب لتقديم المعونة من المانحين المتعددين الى المستفيدين المحتملين العديدين.

الحواشي

(١) لأغراض هذا التقرير، حصر النطاق الجغرافي في بلدان الجزء الشرقي من أوروبا التي كان نظامها يتسم في السابق بحكم الحزب الواحد، وأحيانا في كيان سياسي أكبر من الكيان القائم الآن، وبنظام اقتصادي مربوط بشكل من أشكال التخطيط الإداري. وتشمل هذه البلدان: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، استونيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية التشيكية، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، هنغاريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود). وهناك عدة وكالات قدمت مواد عن اقتصادات أخرى اعتبرت أنها تمر بمرحلة انتقالية أو أدرجتها، لأغراض الميزنة و/أو البرمجة، ضمن جهودها الرامية الى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على أن هذه المعلومات لم تدرج في هذا التقرير.

(٢) E/1991/82.

(٣) A/46/3/Rev.1.

(٤) لعدد من الوكالات دورة برمجة وتخطيط تتجاوز نهاية عام ١٩٩٤؛ ولذلك، فإن المعلومات التي قدمتها بصدد أنشطتها المخططة للمدى القريب تشمل الآفاق الخاصة بها.

(٥) البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي هي موضوع النظر هنا (على الأقل بوضعها في الاتحاد السابق أو بوضعها الاتحادي)، كانت أعضاء عاملين كاملي العضوية، باستثناء ألبانيا، التي توقف اشتراكها في أواخر عام ١٩٦٠ بالرغم من أنها لم تقم قط بإلغاء العضوية، ويوغوسلافيا السابقة التي كانت عضوا منتسبا.

(٦) اسم هذا الترتيب مستمد من كون أن انفراط عقد الاتحاد السوفياتي في أواخر عام ١٩٩١ حدا بالولايات المتحدة الى عقد مؤتمر في واشنطن، العاصمة، في يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لوضع تصور للمساعدات التي ستقدم الى الدول الخلف (غير دول بحر البلطيق) وتبسيط تقديمها، فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف الرئيسية والبلدان المانحة المعنية. وقد تركزت جهود تقديم المساعدة الى هذه الدول الخلف في الآونة الأخيرة بشكل متزايد في إطار مجموعة السبعة مع قيام الصندوق، بصورة أساسية، بدور الوكالة المنفذة.

الحواشي (تابع)

(٧) لم ينضم أي بلد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الى الاتفاق العام منذ التغيرات السياسية التي حدثت في أواخر الثمانينات. فالبلدان التي لم يكن لها مركز المراقب أصلا لم تحصل منذ ذلك الحين على ذلك المركز (باستثناء تركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان). ومع ذلك فقد تقدمت عدة بلدان مراقبة بطلبها للانضمام الكامل وأنشئت بالفعل أفرقة عمل.

(٨) على سبيل المثال، يفترض وضع إسقاطات للطلب المحلي على منتج أو آخر أو فئة منتجات، على أساس أساليب أخذ العينات، أن تكون بعض الأنماط الأساسية في السلوك الاجتماعي معروفة بقدر من الترجيح. ولكنه نظرا لأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تجري إعادة بنائها بصورة جوهرية، فإن الأنماط السلوكية يصعب تحديدها في هذه المرحلة.

(٩) في البلدان التي تتوفر فيها الموارد البشرية والمواد الأساسية والهياكل الأساسية المؤسسية، تتمثل التكاليف الزائدة أساسا في تمويل تكاليف السفر والبدل اليومي لموظفي الأمم المتحدة، وربما في بعض المبالغ للخبراء الخارجيين المؤقتين. أما النفقات الكبيرة فلا يمكن تبريرها إلا إذا ارتبطت بصورة مباشرة بتحسن كبير في الهياكل الأساسية المتعلقة بالمعلومات، بما في ذلك الموارد البشرية والترتيبات المؤسسية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تتسم قدراتها الإحصائية بالضعف.

(١٠) بالإضافة الى المدخلات المقدمة من الأجهزة المركزية، وردت ردود من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والموئل (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونسكو، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). وقد أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأنهما لم تشتركا بعد في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإن كانت بلدان عدة من هذه البلدان قد اشتركت على نحو أنشط في بعض الأنشطة العادية للمنظمات الإقليمية.

(١١) يتعين على الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، غير دول بحر البلطيق الثلاث، أن تنضم أو تتقدم بطلب للحصول على مركز المراقب.

الحواشي (تابع)

(١٢) في حالة الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق، على سبيل المثال، بلغ ذلك ٨٠ شخص - سنة في السنة المالية ١٩٩٣.

(١٣) تشمل هذه اتفاقات الارتباط الموقعة مع الجماعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من جانب عدة بلدان في أوروبا الشرقية؛ والاتحاد الجمركي بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا؛ واتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا بين الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا؛ واتفاقات التجارة الحرة لفنلندا والنرويج والسويد وسويسرا مع دول بحر البلطيق.

- - - - -